

عسكرة الدولار

العقوبات الأميركية على حزب الله..

مقاربة متعددة الغايات



**باحث للدراسات
الغلسطينية والاسراتية**

الطبعة الأولى

2020

جميع الحقوق محفوظة

بيروت - لبنان

تلفاكس: 01/843882

www.bahethcenter.net

contact@bahethcenter.net

النسخة الإلكترونية

www.almanhal.com

عسكرة الدولار

العقوبات الأميركية على حزب الله..
مقاربة متعددة الغايات

د . حسام مطر*

* محاضر جامعي حائز على دكتوراه في العلاقات الدولية ومدير الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

ثبت المحتويات

7	مقدمة
11	أولاً: مقارنة متعددة الأهداف للعقوبات
11	1.1 - انزياح براداييم النجاح
14	1.2 فعالية العقوبات ونجاحها؟
20	ثانياً: تطور الحرب المالية الأميركية
21	2.1 المنطقة الرمادية
26	2.2 ما بعد 11 أيلول
29	2.3 البنوك السيئة
31	ثالثاً: حالة حزب الله
31	3.1 مركزية الدعم الشعبي
36	3.2 تطور العقوبات وقنواتها
39	3.2.1 قانون منع التمويل
45	3.2.2 النفاذ من خلال القطاع المصرفي
54	3.2.3 نقل الضغط إلى المستوى السياسي
57	رابعاً: تحليل العقوبات وأثرها
64	خاتمة
67	الملاحق

مقدمة

أصبحت العقوبات من أبرز أدوات السياسة الخارجية في العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة، وذلك بفعل عوامل مثل تراجع قدرة الدول ورغبتها في استخدام الحرب العسكرية وتزايد أهمية العامل الاقتصادي لاستقرار أي نظام سياسي وأيضاً بفعل التشابك الاقتصادي المتبادل. فمنذ التسعينيات فرض الاتحاد الأوروبي العقوبات قي 35 مناسبة مختلفة بعنوانين إدارة صراع، وتشجيع الديمقراطية، ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومساعدة التحولات بعد الصراعات ومواجهة الارهاب.¹

تنطبق هذه الملاحظة بشكل أساسي على الولايات المتحدة الأميركية التي تحتاج لضبط المزيد من المنافسين، لا سيما من غير الدول، بأدوات غير عسكرية مستفيدة من أفضليتها الهائلة في النظام المالي والاقتصادي الدولي (ملحق 1: برامج العقوبات الأميركية). فيمكن للولايات المتحدة أن تبدأ حروباً تجارياً ولا أحد سيقوم بالرد لأنه، بحسب كلمات بيتر نافارو مدير المجلس الوطني للتجارة في إدارة ترامب، "نحن أكبر سوق وأكثرها ربحية في العالم".²

منذ بداية القرن الواحد والعشرين تواجه الولايات المتحدة مُعضلة أساسية

1 - Francesco Giumelli and Paul Ivan, The effectiveness of EU sanctions an analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma), EPCISSUE PAPER, NO. 76, November 2013, p.5

2 - مقتبس في : Jacob J. Lew and Richard Nephew, The Use and Misuse of Economic : Statecraft, Foreign Affairs, November/December 2018

عنوانها تراجع منظومة هيمنتها في الشرق الأوسط ويأتي في قلب هذه المعضلة دور إيران وحلفائها ولا سيما حزب الله. فلقد تمكن الحزب من هزيمة الكيان الصهيوني وكبح قدرته على المبادرة الإستراتيجية، وعزز نفوذه في لبنان مع تحالف وطني واسع على حساب الولايات المتحدة وحلفائها، كما دعم المقاومة العراقية في إنهاك جيش الاحتلال الأميركي، وساهم في حماية الدولة السورية بعد 2011 ومثّل نموذجاً لجملة حركات مقاومة ومنظمات شعبية في المنطقة.

صنّفت وزارة الخارجية الأميركية حزب الله كمنظمة إرهابية أجنبية عام 1997، ثم عادت الوزارة في 2001 وصنّفت الحزب منظمة إرهابية عالمية. منذ العام 2006 تحديداً بدأت واشنطن بإقرار قوانين وإصدار قرارات تنفيذية تتضمن عقوبات مالية واقتصادية على الحزب وقياديه وداعمين له أو متهمين بذلك. وفي تشرين الثاني 2018 صنّفت وزارة العدل الأميركية حزب الله "منظمة إجرامية عابرة للحدود". وليست العقوبات إلا مكوناً واحداً ضمن استراتيجيات متكاملة تنفذها واشنطن ضد الحزب وتضم عناصر استخبارية وسياسية ودبلوماسية وثقافية. وهذا التعقيد في الأدوات المستخدمة ضد الحزب يمثل استجابة لما أدركه الأميركيون عن طبيعة الحزب بكونه "حركة تمرد عالمي - محلي يصعب الوقوف بوجهها لكونها معقدة وديناميكية ويصعب فهمها أيضاً".³

ونظراً للتطور الهائل في العقوبات الأميركية، وتحديداً المالية منها، ضد حزب الله في السنوات الأخيرة والذي تصاعد مع وصول دونالد ترامب

3- Gompert, David C., and John Gordon IV and others, War by Other Means: Building Complete and Balanced Capabilities for Counterinsurgency, RAND Corporation, 2008, pp. xxx- xxxvi

وقراره التصعيد ضد إيران وحلفائها ضمن سياسة ”الضغوط القصوى“، سنحاول في هذه الورقة تقصي العقوبات المالية ضد حزب الله. والسؤال الأساسي هو كيف يمكننا من خلال مقارنة متعددة الغايات تقدير فعالية العقوبات المالية ضد حزب الله؟

أولاً: مقارنة متعددة الأهداف للعقوبات

1.1 - انزياح براداييم النجاح

ساد الشك لفترة طويلة في فعالية العقوبات ضمن مجال السياسة الخارجية وقدرتها على تحقيق أهدافها.¹ يرى فرانسيسكو غيوميللي (أستاذ جامعي متخصص في العقوبات) أن هذه التقديرات تستند إلى مغالطات مثل «المقارنة الساذجة عن الألم - الربح»² التي تربط النجاح بتغيير المستهدف لسلوكه وهو ما يحصل كي يتجنب المستهدف تحمّل دفع التكاليف المفروضة عليه بالعقوبات. وتنحصر تقديرات نجاح العقوبات ربطاً بهذا التعريف الضيق بين 5% و 34% فقط.³ لكن لو كان هذا صحيحاً فلماذا لا تزال الدول والمنظمات تستخدم العقوبات؟ إن نقطة ضعف هذه المقاربة أنها تقوم على افتراض أن هدف العقوبات ينحصر بتغيير سلوك المستهدف.

1. إيصال إشارة من الطرف المبادر، والإشارة ينبغي أن تكون مصوغة بوضوح وقادرة على الوصول والتلقي ومفهومة من المستهدف.

1 - أنظر مثلاً:

David A. Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1985). Daniel W. Drezner, *The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations* (Cambridge/New York: Cambridge University Press, 1999).

2 Francesco Giumelli, *How EU Sanctions Work: A New Narrative*, EU Institute for Security Studies, Chaillot Papers, no. 129, May 2013, p.15

3 - يحيل غيوميللو إلى عدة دراسات حول هذه الأرقام:

Robert A. Pape, 'Why Economic Sanctions Do Not Work', *International Security*, vol. 22, no. 2, 1997. See also G.C. Hufbauer, J.J. Schott, K. A. Elliott and B. Oegg, *Economic Sanctions Reconsidered* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics), third edition, 2007

2. والسياق أو المجال الاجتماعي لاستقبال الإشارة من الطرف المستهدف، فالمجال الاجتماعي الذي يجري ضمنه استقبال الإشارة يحدد ما إذا كان إيصال الإشارة سيؤدي إلى إلحاق العار بالمستهدف أو تلطix سمعته. فإذا كان المستهدف يتشارك مع المجتمع المستهدف، ولو جزئياً، المعيار المتهم بتجاوزه فسيكون من الممكن إلحاق العار به، مع افتراض أنه يهتم بآراء الآخرين. وحتى لو كان المستهدف لا يتشارك في ذلك المعيار أو تطبيقاته، ولكن أخذ المجتمع المستهدف (دول، أطراف في منظمات حكومية وغير حكومية، مجموعات، حلفاء.. الخ) قراراً نتيجة العقوبات باجتناB أو تقليل مستوى الانشطة مع المستهدف، حينها يكون المستهدف جرى تلطixه داخل المجتمع.⁴

إذاً العقوبات هنا تهدف إلى إلحاق العار بالمستهدف أو تلطix سمعته من خلال إرسال إشارة لمتلق محدد. مثال ذلك فرض عقوبات على رئيس دولة تمنعه من استيراد المنتجات الفاخرة، هنا المراد إرسال إشارة لمواطني تلك الدولة أنه رغم ما يعانونه من فقر فإن رئيس دولتهم يعيش حالة بذخ واسراف ما يقلص من مشروعيته، أو حين فرض عقوبات على حركة مقاومة بتهمة القيام بأفعال إجرامية فالمقصود هنا تلطix سمعتها. معزل عن الأثر المباشر لتلك العقوبات.

والفارق بين إلحاق العار وتلطix السمعة أن إلحاق العار يحصل عندما تحدد الإشارة ضمن العقوبات سلوكاً يُتهم المستهدف بارتكابه ويكون مناقضاً لقيمه وهويته. بما يقود إلى إحباط داخلي، وتصل تلك الرسالة إلى جمهور يعنيه موضوع التهمة ويكثرث له المستهدف مما يضعه تحت ضغط

4 - Ibid, p.167

خارجي. هنا يكون من فرض العقوبات قد تمكن من إقناع جمهور محدد أن المستهدف اخترق معياراً مشتركاً يدعي المستهدف التزامه به. بالمقابل يمكن أن تؤدي تسمية المستهدف إلى نتيجة عكسية بأن تكون الإشارة لدى جمهور آخر مصدراً للهوية والفخر وعلامة على الولاء لقضية أكبر،⁵ مثل اتهام حركة مقاومة بأنها قامت بعمليات ضد قوات محتلة.

أما التلطيخ فهو مرتبط بأن يصبح الآخرون قلقين من التواصل والتعامل مع المستهدف ولو لم يقتنعوا بما نسب إليه. والتلطيخ يمكن أن يكون له هدف من إثنين: أن يدفع المستهدف إلى تغيير سلوكه، فإذا كان التغيير مستبعداً جداً (مثل حالة بن لادن عندما جرى تطبيق المقاربة ضده، أي التسمية والعار، فيما يخص حقوق الإنسان)، يُعزل المستهدف إلى أقصى حد ممكن. في الحالة الأولى يُعلن أن المستهدف اخترق قاعدة ما ويطلب منه تصحيح السلوك المنحرف والعودة للمعايير السائدة، وهنا يعتبر الانحراف حادثاً وقابلاً للتصحيح. أما في الحالة الثانية فالانحراف مرتبط بهوية المستهدف ولذا من غير المرجح أن يعود للمعايير السائدة.⁶

تعود فكرة "سَمِّي وألحق العار"، إلى ممارسة تاريخية مستقرة في محاولة الضبط الاجتماعي لمجموعات أو أفراد من خلال امتلاك سلطة تحديد الصواب وفرض الانصياع للسائد على المخالفين وردعهم عن تكرار الفعل مرة أخرى، بمعنى آخر سلبهم الاعتراف من خلال "عقوبة اجتماعية".

5 - يعطي الكاتب مثلاً من مقابلة أجراها مع شخص صُنّف على أنه داعم للإرهاب وكان يقيم في سويسرا، فقد تعرّض للتلطيخ ونبذ من جيرانه، ولكنه لم يعان من العار لأنه لم يكن يتبنى معيار المجتمع بخصوص دعم جماعات كالقاعدة، ولكن رغم ذلك كان التلطيخ أشد ضرراً عليه من تجميد أرصده المالية.

Biersteker, op.cit., 2015, p175

6 - Biersteker, op. cit., 2015, pp.167- 168

وشهدت هذه الممارسة الكثير من السجال ومنها أنه ينبغي أن تنتقل نحو الأفعال بدل الأفراد. وهذه الفكرة تركز على موقف الرأي العام تجاه الطرف المستهدف. وفي مجال العلاقات الدولية تعرضت هذه الفكرة للتشكيك حتى ضمن المدرسة المثالية. وبطبيعة الحال كان الواقعيون أكثر تشكيكاً في فعالية هذه الممارسة في تحويل سلوك الدولة من خلال ضغط الرأي العام الدولي أو القانون الدولي وذلك نظراً لأن دوافع الدولة تتجاوز المعايير الأخلاقية ولا تهتم إلا بتحصيل الأمن والقوة.⁷

1.2 فعالية العقوبات ونجاحها؟

يمكن تقسيم العقوبات، بحسب غوميللي، من حيث المجالات إلى أربع فئات لا يمكن توقع نتائج متشابهة لها: حظر مبيعات السلاح⁸، وحظر السفر⁹ وإجراءات إقتصادية (استيراد وتصدير خدمات وبضائع وتكنولوجيات

7 ويفسر مورغانثاو أن المجتمع الدولي جرى تدميره بالقومية، فالأخلاقيات التي كانت متجذرة في عناصر «مسيحية وكوزمبولتية وإنسانية» جرى استبدالها بتعدد النظم الوطنية للأخلاق حيث أنصار كل نظام أخلاقي يدعون صلاحيته العالمية. وبناء عليه لم يعد من فعالية لـ «الأخلاقيات العالمية» ولن يتجاوز الرأي العام الدولي الحدود القومية ولن يمارس بالتالي تأثيراً يكتبل الطرف المستهدف. أنظر مثلاً:

Hans J Morgenthau, *Politics among nations: the struggle for power and peace*, New YORK: A. A. Knopf, 1948, pp. 191 – 202. *The Politics of Leverage in International Relations Name, Shame, and Sanction*, Edited by H. Richard Friman, Palgrave Studies in International Relations Series, 2015, p. 7

8 يكثر اللجوء إلى حظر مبيعات السلاح كونه لا يلحق الضرر بالمجتمع المستهدف، ولكنه في عالم اليوم يصعب تطبيقه فضلاً عن كونه قد يخدم الطرف الأقوى في الصراع وربما هو الطرف المراد معاقبته، ولكنه بكل الأحوال يرسل إشارة قوية جداً للجماهير المعنية.

9 يهدف حظر السفر لخلق الازعاج والإرباك وضرب المكانة والصورة وتقييد القدرة على التواصل (مهمة لرجال الأعمال والقادة السياسيين الباحثين عن اعتراف)، وهو غالباً عبارة عن إشارة لا سيما بوظيفة «سمّي وألحق العار».

محددة)، وإجراءات مالية (تجميد أصول ومنع التعاملات والاستثمارات وائتمانات للتصدير). ويميز غوميللي بين العقوبات المالية والاقتصادية على الشكل الآتي:

يمكن للقيود المالية أن تأخذ أشكالاً مختلفة، ومنها مصادرة حسابات بنكية ومنع معاملات مالية وحجب القروض. وتقييم أثر هذه القيود مرتبط بشكل العقوبات وأهميتها النسبية في السياق الكلي، كما ينبغي الانتباه فيما إن كانت القيود تسبب أذى اقتصادياً أو تمنع فرصاً مستقبلية. والعقوبات المالية إن فرضت بالتنسيق مع أدوات السياسة الخارجية الأخرى يمكن أن تستخدم لتغيير حساب "الأكلاف - العوائد" لدى المستهدف وأيضاً يمكن أن تُستخدم لمنع وصول البضائع وتقييد اللاعبين السياسيين.

أما العقوبات الاقتصادية، فلها ذات الأثر المتوقع من العقوبات المالية ويمكن أن تشمل حظر التجارة في بضائع محددة (النفط أو الألماس مثلاً) أو خدمات (تأمين الشحن البحري). ويمكن أن تكون درجة التأثير معتبرة حين يكون المستهدف معتمداً على نوع محدد من التكنولوجيا أو حين يكون غياب بضائع أو خدمات محددة يمكن أن يفتك بالمشاريع الاقتصادية للمستهدف. ويمكن لهذه العقوبات أن تغير موازين القوى المحلية بين اللاعبين لصالح طرف على آخر. ففي الأنظمة الشمولية من الشائع أن يتمتع النظام بدعم مجموعة قوية تستغل سوقاً محددة، وبالتالي فإن فرض عقوبات على هذه السوق يؤثر على حساب النخبة السياسية والمجموعة الاقتصادية الداعمة لها.¹⁰

أدت الآثار الإنسانية للعقوبات، كما في حالة العراق خلال تسعينيات القرن الماضي، ثم عدم فعاليتها في ممارسة الضغط الكافي لإجبار الهدف على

10- Giumelli, op. cit., May 2013, pp. 2224-

تغيير سلوكه إلى وصم العقوبات بالسمعة السيئة والتقليل من شأنها. ففي دراسة لـ غاري هوفباور وجيفري شوت وكيمبرلي إيوت يتبين أن العقوبات الاقتصادية لم تتمكن من تغيير سلوك الدولة المستهدفة إلا في حدود 34% من الحالات التي لوحظت. وهذا ما قاد إلى ابتكار العقوبات الموجهة أو الذكية، والكشف عن أبعاد جديدة للعقوبات تتجاوز الإكراه وهو ما صعب قياس فعالية العقوبات ونجاحها.¹¹

ليس من السهل تقدير نجاح العقوبات في أغلب الأحيان نظراً لأهدافها المتعددة ولتداخلها مع أدوات أخرى إذ لا تكون العقوبات غالباً إلا جزءاً من استراتيجية متكاملة فيصعب عندئذ تقدير وزن فعاليتها بالمقارنة مع باقي أدوات تلك الاستراتيجية. كما يصعب قياس آثار العقوبات بسبب لجوء المستهدف إلى حجب المعلومات والتضليل. ويقر جوناثان ماسترز بأن هناك صعوبة في إيجاد علاقة سببية بين العقوبات ونتائجها، بل يمكن الحديث فقط عن وجود ترابط ولا سيما متى كانت النتيجة انهيار النظام المعرض للعقوبات، إذ لا يمكن الجزم أن الانهيار كان بسبب العقوبات أو مدى مساهمة العقوبات في تلك النتيجة.¹²

وانطلاقاً من إدراكهما أن تقدير نجاح العقوبات بعيد جداً عن العلم الدقيق بل هو عملية تحليل منطقية، يشير فرانسيسكو غوميللي وبول إيفان إلى أنه من الممكن تقدير النجاح من خلال النظر إلى الهدف المرجو من العقوبات.

11- أوليفيه شميت، الإكراه، في جوزيف هيزوتين وآخرين، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم، الجزء الثاني، ترجمة أيمن منير، سلسلة عالم المعرفة، العدد 473، ص: 159 - 174، ص: 171-172

12- Jonathan Masters, What Are Economic Sanctions? Council of Foreign Relations, August 12, 2010

فإذا كان الهدف هو الإخضاع فإن تغيير حسابات التكاليف - العوائد لدى المستهدف بما يزيد من فرص إحداث تحوّل في السياسة كما يرغب المبادر سيكون المخرج الأكثر تفضيلاً. ولو كانت العقوبات بهدف التقييد بالأكلاف المتزايدة لدى المستهدف لتحقيق سياسات محددة ستكون نتيجة إيجابية. وإن كان الهدف هو التأثير، فالمخرجات المفضلة ستشمل إما تظهير صورة إيجابية للمرسل لدى الآخرين، أو تقوية المعيار الذي جرت العقوبات بسبب اختراقه، أو تصاعد الأزمة نحو مستوى جديد من المواجهة الدبلوماسية.

يطبّق الباحثان عملية تقويم من أربع مراحل لتقدير فعالية العقوبات، حيث ينبغي معرفة وتحديد كل من:

1 - دور العقوبات في الاستراتيجية الكلية للسياسة الخارجية، فهذا يجعلنا نفهم ما يريد المبادر وبالتالي نستطيع تقدير مدى فعالية العقوبات. فلا بد من معرفة وزن ودور العقوبات في الإستراتيجية الكلية، وبالتالي ما هو المتوقع منها. في العموم ينبغي أن تكون العقوبات جزءاً من إستراتيجية متكاملة وأهدافها قابلة للتحقق وتستند لدعم متعدد الأطراف ومرنة وذات مصداقية.¹³

2- غاية وأهداف السياسة من ناحية الإخضاع (وهذا لا يكون متاحاً حين يكون المطلوب من المستهدف يناقض مصالحه الجوهرية أو بقاءه السياسي (والتقييد) جعل حياة المستهدف، غالباً أفراد أو مجموعة أو نظام، أصعب وتقويض قدراته على تحقيق أهداف معينة) وإرسال الإشارة (لا تفرض عبئاً مادياً خوفاً من أن يصل الضرر لمن لا مصلحة لدى المرسل بإيذائهم. هنا من المفيد الإشارة إلى أن هذه الأهداف يمكن أن تسير بالتزامن أو بالتتابع.

من خلال تفرقة فعالية العقوبات بلحاظ الغاية، أظهر بحث "اتحاد العقوبات الموجهة" TSC أن فعالية العقوبات المخصصة لتقييد المستهدف أو إرسال إشارة كانت أكبر بما يقرب ثلاثة أضعاف (كانت فعالة في 27 % من الحالات) مقارنة بتلك المخصصة للإجبار على إحداث تغيير في السلوك (10 % فقط).¹⁴

3- تأثير العقوبات المباشر وغير المباشر وغير المتعمد والكلفة التي يتحملها المبادر، من دون كلفة لا يكون الفعل ذا مصداقية،¹⁵ فتقدير نجاح العقوبات يستلزم معرفة النتائج على الطرفين.

4- النفع المقارن للعقوبات، أي هل كانت العقوبات هي البديل الأفضل، وهل من الممكن الوصول إلى ذات النفع الذي حققته العقوبات بكلفة أقل من خلال أداة أخرى في السياسة الخارجية؟ وهذه مقارنة يجب أن تمتد في الوقت والمجالات.¹⁶

استنتج كل من توماس بيرستكر وبيتر إيه جي فان بيرجيك بدورهما جملة من المتغيرات التي تعزز من نجاح العقوبات:

حجم التجارة السابق للعقوبات بين الطرف المبادر والمستهدف أساسي في فعالية العقوبات الاقتصادية.

14- Thomas Biersteker and Peter A.G. van Bergeijk, HOW AND WHEN DO SANCTIONS WORK? THE EVIDENCE, in On Target? EU sanctions as security policy tools, eds. Lana Dreyer and Jose Luengo – Cabrera, ISSUE, no. 25, September 2015, pp. 20 – 27, p.19

15- Lisa Martin, Coercive Cooperation: Explaining Multilateral Economic Sanctions, Princeton: Princeton University Press, 1992.

16- Francesco Giunelli and Paul Ivan, The effectiveness of EU sanctions an analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma), EPCISSUE PAPER, NO. 76, November 2013, pp.511-

تنحو العقوبات للنجاح في السنوات الأولى من فرضها. (40% من النجاح في فرض التغيير تحدث في العام الأول من تطبيق العقوبات). وجد مارتين سميترز، مدير قسم في مؤسسة التدريب والتعاون التقني في منظمة التجارة العالمية، بالعودة إلى عدة دراسات إحصائية، أن أثر العقوبات يبدأ بالتراجع بشكل حاد بعد السنة الأولى أو الثانية من فرضها بسبب تكيف الدولة المستهدفة ودور الدول الأخرى من خلال الانخراط في أنشطة اقتصادية مع الدولة المستهدفة.¹⁷

تزيد فرص نجاح العقوبات بمقدار ما يكون النظام المستهدف ديموقراطياً.

الالتزام السياسي القوي المتعدّد الأطراف يجعل العقوبات أكثر فعالية.

الأهداف المحددة بشكل دقيق وأدوات السياسة المتعددة تعزّز من نسب النجاح.¹⁸ فتطبيق نوع واحد من العقوبات يجعل الفشل شبه محتوم ولذا يجب دمج ثلاثة إلى أربعة أنواع بشكل متزامن مثل حظر السفر وحظر مبيعات السلاح وتجميد الأرصدة.

أن تكون العقوبات موجّهة إذ إنها ليست أقل فعالية من العقوبات الشاملة، ولكن ميزتها أنها لا تستعدي مواطني الدولة المستهدفة بشكل مباشر.¹⁹

17- Maarten Smeets, Can Economic Sanctions Be Effective? World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, March 2018

18 - يؤكد سميترز أنه كلما كان مستوى الطموح والتغيير المطلوب من فرض العقوبات عالياً، أصبح نجاح العقوبات أكثر صعوبة. أنظر: Smeets, Op. Cit.

19- Biersteker and Bergeijk, Op. Cit., September 2015, pp. 20 - 27

ثانياً: تطور الحرب المالية الأمريكية

يقدم كتاب ”حرب الخزانة: إطلاق العنان لحقبة جديدة من الحرب المالية“²⁰ عرضاً مفصلاً لتطور هذه الحرب انطلاقاً من موقع مؤلفه خوان زاراتي أول مساعد لوزير الخزانة لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية بين عامي 2001 – 2005. شنت الولايات المتحدة منذ 2011 نوعاً جديداً من الحرب المالية غير المسبوقة في قدرتها على التأثير والاختراق وهذه ”الحرب الخفية“ التي غالباً ما أسيء فهمها أو تقديرها أصبحت في صلب مذهب الأمن القومي الأمريكي. وقد ألحقت هذه الحرب ضرراً شديداً بالنظم المالية والتجارية لأعداء واشنطن (مثل القاعدة وكوريا الشمالية وإيران) وقيدت تدفق الأموال وسببت ألماً حقيقياً لهم. ويعرّف زاراتي هذه الحرب بأنها ”استخدام الأدوات المالية والضغط وقوى السوق للتأثير على القطاع المصرفي ومصالح القطاع الخاص والشركاء الأجانب بهدف عزل اللاعبين المارقين عن النظم المالية والتجارية العالمية وإزالة مصادر تمويلهم“. ويتضح من التعريف أن هذه الحرب تتجاوز العقوبات التقليدية والحظر التجاري.

20- Juan Zarate, Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare, Public Affairs, 2013.

يروى هذا الكتاب الصادر عام 2013، قصة الحرب المالية الأمريكية وأدواتها وصناعاتها ومهندسيها في وزارة الخزانة وكيف طوّروها. ويشرح الكتاب كيف تكونت وماذا حققت القوة المالية للولايات المتحدة وما يجب القيام به للحفاظ عليها في المستقبل. ويبيّن كيف يمكن للمتضررين من هذه الحرب أن يستفيدوا من درس السنوات العشر الماضية لشن حروب مالية ضد أميركا. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

حسام مطر، قراءة في كتاب ”حرب الخزانة“، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، مجلة باحث، العدد 64، خريف 2018، ص: 119-148

2.1 المنطقة الرمادية

منذ حروب أفغانستان والعراق بدأت الولايات المتحدة تستكشف حدود قوتها العسكرية، وفي ذات الوقت تصاعدت جراءة القوى المناوئة للولايات المتحدة على تحدي قواعد النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع تقدم التطور التكنولوجي وأشكال الحروب المعاصرة واللامتناهية وحروب العصابات بفعل تجارب مستجدة ناجحة كما في لبنان وفلسطين والعراق، أدرك خصوم الولايات المتحدة وجود مجالات جديدة يمكن العمل من داخلها لتحدي واشنطن وتقويض نفوذها الدولي. تضمن هذه المجالات إلحاق الأذى بواشنطن دون استدراجها إلى ردود فعل عسكرية تقليدية حيث لديها أفضلية واضحة وهائلة. فاعتمد خصوم الولايات المتحدة على استهداف مصالحها عبر الوكلاء، والعمليات الأمنية والعسكرية من دون بصمة والهجمات الالكترونية والتلاعب بالعملة المحلية لمنافسة المنتجات الأميركية وسواها. بمرور الوقت جذبت هذه الأدوات اهتمام الإستراتيجيين الأميركيين وصنّاع السياسات، وجرى توصيف هذه الأدوات بكونها جزء من إستراتيجية "المنطقة الرمادية" أي تلك التي بين السلام والدبلوماسية من ناحية والحرب التقليدية من ناحية ثانية.

بدأ مفهوم "المنطقة الرمادية" بالظهور بشكل بارز منذ العام 2015، في محاولة لفهم كيف يحاول خصوم الولايات المتحدة ومنافسوها العمل ضمن المنطقة الرمادية وتالياً كيف يمكن لواشنطن مواجهة هذا التحدي المستجد.²¹ وأشارت التقديرات الأولى حول المنطقة الرمادية إلى أن أميركا

أنظر على سبيل المثال - 21

Philip Kapusta, "The Gray Zone," Special Warfare Magazine, October December 2015, 1925-; Michael Mazarr, Mastering the Gray Zone: Understanding a Changing Era of Conflict (Carlisle, PA: United States Army War College Press, 2015); Frank

تمتلك الموارد اللازمة للاستجابة لتحديات "المنطقة الرمادية" ولكنها تعاني من قصور مؤسساتي ومفاهيمي لتوظيفها في هذا السياق. وقد صدرت أبرز الدراسات حول المنطقة الرمادية عام 2019 عن معهد راند ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS (حملة المنطقة الرمادية، وأولويات الولايات المتحدة في المنطقة الرمادية).²²

يكتنف مفهوم "المنطقة الرمادية" جملة مفارقات مثل كون تعريفه لا يزال ضبابياً (كونه أصبح يشمل كل شيء تقريباً مثل حرب العصابات والحرب غير النظامية والاكراه) وكونه لا يقدم شيئاً جديداً في المضمون (فما يدخل ضمن أدوات المنطقة الرمادية كان موجود سلفاً)، وهو يكشف قوة وضعف النظام الدولي (منطقة يستخدمها خصوم أميركا ممن يسعون لتغيير أو تعديل النظام، كما أنه يظهر عدم رغبة أحد بتحدي القوة التقليدية لواشنطن ومعايير النظام الدولي حول العدوان) واستراتيجيات هذه المنطقة يستخدمها الضعفاء ضد الأقوياء والعكس.²³

تعرف دراسة لمؤسسة راند عام 2019 المنطقة الرمادية أنها "مجال عملائي بين الحرب والسلام، وتشمل أفعال إرغامية لتغيير الوضع القائم تكون دون مستوى العتبة التي، في معظم الحالات، يمكن أن تستدعي رد عسكري

Hoffman, "The Contemporary Spectrum of Conflict: Protracted, Gray Zone, Ambiguous, and Hybrid Modes of War," Heritage Foundation Index of Military Power, available at <https://index.heritage.org/military/2016/essays/contemporary-spectrum-of-conflict/>; Charles Cleveland, Shaw Pick, and Stuart Farris, "Shedding Light on the Gray Zone: A New Approach to Human-Centric Warfare," Army Magazine, August 17, 2015.

22 - يمكن الاطلاع على ملخص هاتين الدراستين على: مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، أولويات الولايات المتحدة: إستراتيجية المنطقة الرمادية، تشرين الثاني 2019.

23- Hal Brands, Paradoxes of the Gray Zone, Foreign Policy Research Institute, February 5, 2016.

تقليدي، وغالباً من خلال إلقاء الضباية على الخط بين الأفعال العسكرية وغير العسكرية وكذلك الضباية على المساهمة في الأحداث (العمل من دون بصمة واضحة).²⁴ وبذلك تتصف أفعال المنطقة الرمادية بكونها: (1) تبقى دون العتبة التي تستوجب رد عسكري، (2) إنها تتكشف بشكل متدرج، (3) المنفذ لا يعلن مسؤوليته، (4) تستهدف المصالح التي تقع مباشرة ما دون تلك الحيوية أو الوجودية، (5) تستخدم المخاطرة بحصول تصعيد مصدراً للإرغام، (6) لا تتضمن أدوات عسكرية غالباً، (7) تستهدف نقاط ضعف محددة لدى الطرف المستهدف. وعليه إستراتيجية المنطقة الرمادية "تستفيد من الضباية الإستراتيجية لتحقيق مكاسب متدرجة".²⁵

وتقترح دراسة راند جملة خيارات للولايات المتحدة للرد على أفعال الخصوم ضمن "المنطقة الرمادية"، وهي خيارات ردود عسكرية ودبلوماسية ومعلوماتية واقتصادية وهذه تشمل عقوبات مالية واقتصادية. وفي دراستي مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية يرد الإكراه الاقتصادي كإحدى أدوات المنطقة الرمادية التي يوجب استخدامها جملة إصلاحات في الجهاز الحكومي والبيروقراطي الأميركي مثل إنشاء نظام لتتبع التدفقات المالية وتعزيز التعاون بين الوكالات بشأن غسيل الأموال واعتبار غسيل الأموال تهديداً للأمن القومي وزيادة الحوافر للقطاع الخاص لتبادل المعلومات.

يتقاطع مفهوم "المنطقة الرمادية" مع مفهوم القدرة على الإرغام من دون حرب كما عبّر عنه ديفيد س. غومبرت و هانس بيننديك في بحثهما الذي يستكشف المساحة بين القوة الناعمة والصلبة بعد أن يحصر القوة الصلبة

24- Lyle J. Morris and others, Gaining Competitive Advantage in the Gray Zone, Rand Corporation, 2019, p.8

25- Morris, Op. Cit., pp.8- 12

بالعمل العسكري على خلاف تعريف جوزيف ناي. تبحث الدراسة عن البدائل الفعالة عن الحرب والتي من شأنها تغذية دور أميركي قوي في العالم مع تحول خيار الحرب إلى خيار غير مستساغ. يستكشف الكاتبان مفهوم "القدرة على الارغام" عبر وسائل غير عسكرية بهدف إلحاق الأذى أو التهديد به حتى امتثال الدولة المستهدفة للمطالب الأميركية. وهذه القدرة تختلف عن الارغام العسكري بأنها أقل صعوبة وخطورة وكلفة وتدميراً. وتستند الأفضلية النسبية لأميركا في هذه القدرة على حضورها في العولمة ومحوريتها في النظام العالمي (الدولار، الإعلام، التكنولوجيا، المؤسسات العالمية، القدرات الاستخبارية، القطاع المصرفي، مجالات المعلومات.. الخ). وتتضاعف هذه القدرة إذا أضيف إليها تعاون الحلفاء الأوروبيين والآسيويين على وجه التحديد.

تتقاطع قدرة الإرغام مع أشكال القوة الأخرى ولا سيما القوة الصلبة العسكرية وتكتمل بعضها البعض. يزيد اقتناع الخصم بأن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية في نجاح قدرة الإرغام، ويمكن أن تكون قدرة الإرغام المرحلة الأخيرة قبل استخدام الخيار العسكري. وفي حال لم يكن مطروحاً الخيار العسكري يجب تكون الإجراءات الإرغامية شديدة الحزم. وأهمية ممارسة الولايات المتحدة لهذه القدرة هي للاستجابة لسلوك المنافسين الذي يتجنبون الصدام العسكري المباشر مع أميركا ويعملون ضمن "المناطق الرمادية". ويمكن لواشنطن أن تستخدم القدرة على الإرغام للتهديد بالجزء الردع سلوك ما، وللمعاقبة بعد وقوع الفعل، ولإضعاف المستهدف.²⁶

26- ديفيد س. غومبرت و هانس بينديك، القدرة على الارغام: مواجهة الأعداء بدون حرب، مؤسسة راند، 2016، ص: 1-12

وتشتمل القدرة على الارغام على عدة أنواع: العقوبات الاقتصادية والمالية، والحظر على الأسلحة والتكنولوجيا، واستغلال موارد الطاقة، والاعتراض البحري، ومساندة خصم العدو، والعمليات الهجومية الالكترونية.

وفيما يخص موضوع الورقة أي العقوبات المالية فيصفها الكاتبان بأنها "الاجراء الإرغامى المكافىء للذخيرة الموجهة بدقة"، حيث يمكن أن تستهدف نخب أو منظمات أو قطاعات. ولذا توصف وزارة الخزانة بكونها "القيادة غير القتالية" وعناصرها هم "مقاتلون في بدلات رمادية".²⁷ وأفضلية الولايات المتحدة هنا ناتجة عن تكامل الأنظمة المصرفية حول العالم حيث تعتمد المصارف على شبكة عالمية للاقراض والتسليف والتبادل والاستثمار وتبرئة الاعتمادات المالية. الحرمان من العملة الصعبة والائتمان الدولي سيؤدي إلى انقباض العمليات المالية والتجارة والاستثمار والانتاج ثم تراجع النمو، والنتائج حتى الآن مشجعة وإن لم تكن مذهلة كما تؤكد حالات إيران وروسيا على وجه الخصوص، بحسب غومبرت وبينديك.²⁸

تتصف العقوبات المالية بكونها مرنة تقنياً وقانونياً إذ لا تستوجب من الولايات المتحدة الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي ولا تحتاج لإجماع دولي كما أنها لا تستلزم مشاركة واسعة كما حال العقوبات الاقتصادية. فهامش العمل الأحادي لدى الولايات المتحدة في العقوبات المالية واسع جداً وهذه من مزاياه الأساسية، كما أن هذه العقوبات لا تفرض تكاليف معتبرة على واشنطن إلا أن كان الطرف المستهدف شريكاً تجارياً كبيراً كما في حالة الصين. لذلك بالمقارنة بين العقوبات المالية والخيارات الخمسة الأخرى، يجد

27- Mark Dubowitz and Annie Fixler, Warriors in Gray Suits, The Journal of International Security Affairs, August 4, 2014

28- غومبرت وبينديك، مصدر سابق، ص: 15 - 17

الباحثان أن هذه العقوبات هي الوحيدة التي تجمع بين كون نتائجها واعدة وفي ذات الوقت تكاليفها ومخاطرها معتدلة.²⁹

إذاً بالمحصلة وفي ظل تطوير الولايات المتحدة أدواتها التي تقع خارج الحرب التقليدية تبرز العقوبات المالية والإقتصادية ركناً أساسياً. وإن كانت هذه الدراسات ركزت على الدول المعادية للولايات المتحدة إلا أنها قابلة للتطبيق أيضاً على منظمات كحزب الله ولا سيما فيما يتعلق بالحرب المالية. تشير هذه الدراسات أن الاتجاه المستقبلي للولايات المتحدة سيتضمن استثمارات هائلة وتوظيف واسع للأدوات غير العسكرية بالمعنى التقليدي ضد منافسيها وهو ما سيخلق لهم تحديات وتهديدات لا بد من التحسب لها.

2.2 ما بعد 11 أيلول

بدأت أميركا بتطوير تقنيات هذه الحرب بعد هجمات 11 أيلول 2001 ضد القاعدة بالتحديد ثم طورتها لتوظيفها ضد دول وكيانات مالية. وبمرور الوقت أصبحت من أدوات الأمن القومي المتاحة للتوظيف في القضايا الأمنية العالمية الصعبة. وقد تنبّه الأميركيون إلى أن "المال هو ما يغذي عمليات المارقين حول العالم، لكنه في الوقت عينه أيضاً يخلق لهم عيوباً"، فهو بمثابة "كعب أخيل" أعداء واشنطن.³⁰ وبناء على ذلك بدأت مجموعة صغيرة داخل وزارة الخزانة مقارنة ساحة المعركة العالمية من خلال عدسات الدولار واليورو والريال، ورؤية المال على أنه "رصيدنا الأعظم وعيب خصومنا الأعظم"، يقول زاراتي.

29- المصدر نفسه، ص: 18، 33، 35

30- Zarate, Op. Cit., p. 13

قبل 11 أيلول 2001 كانت وزارة الخزانة مجرد مستهلك للمعلومات الاستخباراتية الواردة من مجتمع الاستخبارات. لاحقاً وافق الكونغرس على إنشاء مكتب الاستخبارات والتحليل في وزارة الخزانة OIA وبذلك تصبح أول وزارة مالية في العالم لديها أداة استخباراتية. وبذلك أصبحت الخزانة تقود لعبة الاستخبارات المالية، "لقد أصبحت دائرة كاملة".³¹ بالمحصلة تحوّلت الخزانة من مستهلك سلبى للمعلومات الاستخباراتية إلى منتج لها. وتستفيد الخزانة من خبراتها وصلاتها الواسعة مع المؤسسات المالية الخاصة والحكومية حول العالم لجمع المعلومات.

وأدى إطلاق واشنطن للحملة المضادة لتمويل الإرهاب إلى إعادة تشكيل جوهر طبيعة الحرب المالية، وكانت عناوينها الأساسية هي: توسعة النظام العالمي لمكافحة تبييض الأموال، وتطوير أدوات مالية واستخباراتية، وتطوير استراتيجيات تركز على فهم جديد حول محورية النظام المالي العالمي والقطاع الخاص في التهديدات العابرة للحدود.³² ويشير زاراتي إلى أنه من خلال التدقيق بتمويلات الإرهابيين يمكن كشف بصمتهم المالية وعلاقاتهم وقادتهم وتعطيل الهجمات وكذلك تقييد النفاذ والإسقاط الإستراتيجي لشبكات

31- حينها جُمعت كل الوظائف الاستخباراتية الجديدة لوزارة الخزانة في "مكتب الاستخبارات المالية والإرهاب" (TFI) وتم تعيين ستوربات ليفي رئيساً له من موقعه كنائب لوزير الخزانة عام 2004 إلى حين انتقاله إلى البيت الأبيض عام 2005.

32- بعد أسبوعين من هجمات 11 أيلول صدر الأمر التنفيذي EO13224، الذي جمد الأرصدة المالية ومنع التعامل مع 27 كياناً مشبوهاً بالتعامل مع إرهابيين، وأناط بوزارة الخزانة دوراً عملياً جديداً في مكافحة الإرهاب، ثم أنشئ مركز لتعقب الأصول الأجنبية للإرهابيين في الوزارة. كما وقّع الرئيس بوش (PATRIOT Act) ما أنتج التوسع الأكبر لنظام مكافحة تبييض الأموال الأميركي منذ 1970 بحيث أصبحت هذه الإجراءات لا تقتصر على المصارف فقط وشملت البنوك غير المالية والصناعات والخدمات المالية وشركات التأمين والسماسة والوسطاء في المعادن والأحجار النفيسة.

الأعداء. وقد شمل الطور الأول من الحرب المالية بعد 2001 الداعمين الماليين للإرهاب والشركات والأعمال التي يملكونها أو يسيطرون عليها أو المرتبطة بهم وفق آلية "سَمِّي وألحق العار" (ضرب سمعة المؤسسات المالية) والعقوبات وتجميد الأصول والصفقات "للإرهابيين" وداعميهم.

ثم باشر المشرعون الأميركيون وضع ضغوط على المؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال والالتزام بالآليات الضابطة لضمان عدم استخدام الإرهابيين هذه المؤسسات، إضافة للتعاون مع الشركاء حول العالم وبناء القدرات من خلال قوانين وتشريعات وأدوات جديدة.³³ وبالتوازي مع الضغوط على النظام المالي الرسمي، بدأت وزارة الخزانة تتعامل مع حركة المال عبر شركات الحوالة حول العالم وسعت لتنظيمها.³⁴ كما سعى الأميركيون مع الأوروبيين لحيازة معلومات برنامج SWIFT بعد أن ساهمت معلوماته في القبض على العديد من الإرهابيين.³⁵ وفي شهادة لستيوارت ليفي أمام اللجنة الفرعية

33- وقادت الإدارة جهوداً دولية (خاصة الدول السبع الكبرى) لنشر الإجراءات الجديدة وشرحها وضمان الالتزام الدولي بها بهدف تعزيز الشفافية المالية والمحاسبة والمراقبة حول العالم. بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدولي والأمم المتحدة "ما خلق شبكة التزامات حول العالم". وفي هذا السياق جرت توسعة القرار 1267 لمجلس الأمن. بما يمكن أميركا من تدويل عملية وضع أشخاص على اللوائح لتجميد أصولهم بحال ربطوا بالقاعدة أو طالبان، كما صدر القرار 1373 عن مجلس الأمن (28 أيلول 2001) حول مكافحة تمويل الإرهاب التي لم تعد محصورة بالقاعدة أو طالبان.

34- وكانت البداية مؤتمر في الإمارات (2002) تم بموجبه الاتفاق بشكل جانبي (الإمارات - أميركا) على خارطة طريق لتنظيم هذا القطاع وتعزيز الشفافية والمحاسبة والرقابة الحكومية. وبعد تقدير ميداني لنظام الحوالة في أفغانستان كانت الخلاصة استحالة إيقاف هذا النظام نظراً لحجم المصالح التي يحويها ولذا كان الاقتراح تنظيم هذا النظام واستخدامه لمراقبة وعزل كل سلوك سيء.

35- وكان مديرو SWIFT قلقين من تسرب معلومات البرنامج فيما يطالب الأميركيون بالنفذ إلى كامل الداتا. ثم صمم الأميركيون من المعلومات المتوفرة من SWIFT برنامج Treasury

للمعلومات المالية في الكونغرس أفاد أنه ”خلال سنتين من مراجعة التقارير الواردة من برنامج سويقت كل صباح لم يخل نهار من معلومات تقودنا إلى أمر مرتبط بالإرهاب“.

2.3 البنوك السيئة

إن حصرية وزارة الخزانة في ”إدارة نزاهة النظام المالي المحلي والدولي أدت إلى حصولها على صلاحيات خاصة من داخل النظام القانوني الأميركي لتنظيم ومعاينة وتحديد النفاذ إلى النظام المالي“، كما يقول زارتي. وهذه الصلاحيات تشمل حق الطلب من البنوك والمؤسسات المالية تجميد الأصول وإغلاق الحسابات ومنع التحويلات وطلب تقارير معلومات عن أنواع من الزبائن والمعاملات والحسابات البنكية المراسلة. وتحافظ الخزانة على حق الوصول لمعلومات مالية فريدة عن جريان الأموال في النظام المالي العالمي والتجاري. والخزانة هي المحاور الأساسي مع وزارات المالية والبنوك المركزية والمشرعين الماليين وصندوق النقد والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. بالمحصلة أصبحت ”كلمة وزارة الخزانة تستطيع أن تحرك الأسواق“³⁶.

ركّزت الحرب المالية على سلوك المؤسسات المالية (مصارف - شركات تأمين) التي هي ”أربطة النظام العالمي“ وليس العقوبات التقليدية، فمركز الجاذبية هو القطاع الخاص. وقد رأى مسؤولو الخزانة أن الضغط على القطاع الخاص لعزل المارقين أكثر فعالية من الضغط على الدول، لأن القطاع الخاص

Terrorist Financing Tracking وله رمز ”Turtle الذي أتاح القبض على أبرز مطلوبي القاعدة خلال عملية في تايلند عام 2003“.

36- Zarate, Op. Cit., p.114

أكثر عرضة للتأثير خوفاً على مصالحه وسمعته ونفوره من المغامرة.³⁷

في بداية 2003 بدأت الخزانة العمل بمشروع جديد عنوانه ”مبادرة البنك السيء“ والذي ”أعاد تشكيل دور الخزانة في الأمن القومي الأميركي، حيث ”ستصبح البنوك السيئة هدفنا“. هذه المصارف تتيح نفاذ المجرمين إلى الخدمات المصرفية وكذلك الأنشطة المالية غير المشروعة للإختفاء عن نظر المشرعين ووكالات تطبيق القانون والخدمات الاستخباراتية. وبذلك أصبحت ”المخاطرة بالسمعة“ جزءاً من حسابات المصارف في سلوكها، وهو ما حدا بالمصارف لوضع موارد هائلة لضمان خلوها من حسابات وعمليات مرتبطة بالإرهاب. وأتاح الأمر التنفيذي لبوش حول تمويل الإرهاب وسم البنوك بتمويل الإرهاب وتجميد أرصدها حتى لو لم تتوفر النية الجرمية لدعم الإرهاب.

فقد منح القسم 113 من Batriot Act الخزانة صلاحية اعتبار المؤسسات المالية مخفوفة بالمخاطر من منظار مكافحة غسيل الأموال، أي تهديد لنزاهة النظام المالي وهذا تعريف واسع لا يحتاج إلى أدلة جرمية.³⁸ ولتحقيق مزيد من الضبط والنفوذ إلى المصارف حول العالم أطلقت وزارة الخزانة مبادرة Buddy bank أو ”البنك الزميل“، كنظام مراقبة طوعي بين المصارف لمشاركة المعلومات والتعاون والحوار مع القطاع الخاص وبناء قدرات المصارف في هذا المجال. وقد أتاحت المبادرة إنشاء حوار مع

37- Zarate, Op. Cit., p.119

38- أتاح القسم 113 تصنيف مؤسسات وأنواع من الحسابات والمعاملات على أنها ”primary money Laundering concerns“ وهذه الصلاحية تتيح للخزانة فرض إجراءات مضادة والزام المصارف ببعض الخطوات.

مؤسسات مالية منتقاة وهو ما أتاح للمصارف الأجنبية تطوير علاقة شراكة مع مراسلين شركاء في الولايات المتحدة، وكذلك سمح للمؤسسات الأميركية بتعليم المصارف الأجنبية المتطلبات التي يجب الإيفاء بها ليكونوا شركاء مراسلة موثوقين. ثم بدأت مبادرة Buddy Bank تأخذ أبعاداً إقليمية في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.

كل هذه الخطوات أكدت دور وزارة الخزانة كلاعب في الأمن الوطني. فقد أصبح للخزانة حق تقرير وتعريف الأنشطة والفاعلين الماليين المشروعين، كما صار ممكناً لها تحت القسم 113 استهداف "مصارف سيئة" في إيران وكوريا الشمالية كأخطر الأنظمة المارقة. كل هذه الإجراءات ستثبت أخيراً أنها أكثر الأفعال أهمية للحرب المالية التي تطلقها وزارة الخزانة. قبل 11 أيلول 2001 كان لوزارة الخزانة دور مؤسستاتي محدود في عالم الإرهاب الذي كان مجالاً خاصاً "بالصبيبة الكبار" CIA-FBI-USA والدفاع والخارجية. لكنها بعد 2001 أصبحت حجر الزاوية في بناء قدرة على شن حرب مالية بشكل واسع وعنصرًا حيويًا في تشكيل بيئة مالية عالمية معادية لتمويل الإرهاب.

ثالثاً: حالة حزب الله

3.1 مرتزية الدعم الشعبي

بمراجعة أدبيات ما يسميه الأميركيون حركات التمرد (وهي تشمل حركات المقاومة) نجد أن هذه الحركات تتكون من عناصر خمسة: القادة والمقاتلون والبنية التحتية وقوة الاحتياط والقاعدة الشعبية المتعاطفة. وعادة تدعم هذه القاعدة الجماهيرية «حركة التمرد» بشكل سلبي، افتراضياً، ولكن

عند حصول أحداث يتحول الدعم السلبي إلى دعم نشط وإيجابي.³⁹ وقد أدرك ديفيد غالولا، وهو ضابط فرنسي شارك في حرب فيتنام، باكراً الدور الحاسم للسكان في دعم حركات التمرد، فسأل: «إن قواتنا متفوقة بشكل كبير على المتمردين. لكن لماذا لا يمكننا الانتهاء منهم بسرعة؟ لأنهم تمكنوا من حشد السكان من خلال الارهاب والإقناع».⁴⁰

ويفسر "غاغا غغينريا" فقدان الدعم الشعبي أو الخارجي كسبب رئيسي لهزيمة الفاعلين غير الحكوميين.⁴¹ وقد توصل كريستوفر بول إلى أن الاعتراف بأهمية الدعم الشعبي (الذي يقدم القوى المقاتلة والتمويل والمواد والاستخبارات والملاذ والتعاطف مع أنشطة المنظمة) للإرهابيين والتمرد «ربما يكون أقوى استنتاج في العلوم الاجتماعية».⁴² فالسكان هم مركز ثقل الحرب والترهيب؛⁴³ وهم جائزة الحرب.⁴⁴ وقد أظهر الدليل التطبيقي

39- Headquarters Department of the Army, Tactics in Counterinsurgency, FMI 324.2-, March 2009, pp.42- 44

40- ولشرح استراتيجيته الجديدة لمكافحة التمرد للجنود، أخبرهم قصة حول كيفية اصطيد سمكة في حوض سباحة عن طريق إفراغ حوض السباحة بفنجان الشاي: «سوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً ولكن سأحصل على السمكة». أنظر:

David Galula, Pacification in Algeria:1956-1958, RAND Corporation, 2006, p.71. http://www.rand.org/pubs/monographs/2006/RAND_MG4781-.pdf

41- كما هو حال سرية "Weather Underground" والدرب الساطع والجيش الأرميني السري من أجل حرية أرمينيا. أنظر:

Gaga Gvneria, How Does Terrorism Ends? in Paul K. Davis, Kim Cragin (Eds.), Social Science for Counterterrorism: Putting the Pieces Together, RAND, 2009, p. xxxv

42- Paul, Christopher, How Do Terrorists Generate and Maintain Support? In Paul K. Davis, Kim Cragin, (Eds.), Social Science for Counterterrorism: Putting the Pieces Together, RAND, 2009, pp.113- 150

43- Kent H. Butts, Terry Klapakis, and Art Bradshaw, The Military's Role in Addressing the Underlying Conditions of Terrorism, Issue Paper, Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College, June 2006, p.2

44- Department of the Army, Field Manual 324-, Counterinsurgency, Washington:

المستمد من 41 دراسة حالة أن مقارنة "القبضة الحديدية" في مكافحة التمرد التي تركز بشكل أساسي على القضاء على تهديد المتمردين، هي تاريخياً أقل نجاحاً من المقاربة التي تركز على القضاء على حوافز السكان لدعم التمرد أو المشاركة فيه والتي كانت أكثر نجاحاً بكثير.⁴⁵

وتمتاز حركات المقاومة على وجه الخصوص باهتمامها بالدعم الشعبي مقارنة بالجماعات الإرهابية، ولذا ذهبت الولايات المتحدة للتعامل مع حركات المقاومة كحركات تمرد وليس فقط كحركات إرهابية. لم يول تنظيم القاعدة اهتماماً كبيراً لدعم السكان في أفغانستان قبل العام 2001، وهو ما ساهم في هزيمته.⁴⁶ لذا لاحظت دراسة «الجروح الذاتية: النقاشات والانقسامات داخل تنظيم القاعدة وتفرعاتها» أنه لا يمكن لتنظيم القاعدة أن يتنافس مع جماعات مثل حزب الله التي تمتلك قواعد اجتماعية أعمق وتقدم الخدمات الاجتماعية إلى ناخبها.⁴⁷ ويؤكد السيد حسن نصر الله، أمين عام

Headquarters Department of the Army, 2006, pp. 1 - 1, 1- 28, 5 - 18.

45 Christopher Paul, Colin P. Clarke, Beth Grill, Molly Dunigan, Paths to Victory, Detailed Insurgency Case Studies, RAND, 2013.

46- يقول «بريان مايكل جينكينز» إن «حرب العصابات الجهادية» تختلف عن المذهب الماوي من ناحية غياب الجهد لإقناع السكان مباشرة؛ فهم لا يشركون جمهورهم إلا من خلال ادعاءات المسؤولية أو البيانات. إلا أنه كان مخبطاً في التعامل مع جميع الجهاديين كفتنة واحدة، ثم جادل بأنهم لا يرون قوتهم تأتي من الجماهير، لذلك يسعون إلى استنهاض الشعب وليس تنظيمه. أنظر: Brian Michael Jenkins, Unconquerable Nation: Knowing Our Enemy Strengthening Ourselves, RAND corporation, 2006, pp.7677-

لكن يجب ملاحظة أنه حتى تنظيم القاعدة نفسه بدأ مؤخراً - في الحالة السورية مثلاً - يولي اهتماماً كبيراً ويضع المزيد من الموارد لكسب الدعم الشعبي وينخرط بعلاقات مباشرة مع السكان بطرق مماثلة لحزب الله وحماس.

47- Combating Terrorism Center at West Point, Self - Inflicted Wounds: Debates and Divisions within Al-Qaeda and its Periphery, Harmony Project, 16 September, 2006, p. vi

حزب الله، في أكثر من مناسبة أن حزب الله لا يمكن عزله كونه يمثل إرادة شعبية.⁴⁸

ونظراً لاكتشاف مركزية الدعم الشعبي لهزيمة حركات المقاومة طورت الولايات المتحدة استراتيجيات مكافحة التمرد⁴⁹ وكثفت من استخدام القوة الناعمة⁵⁰ وكلاهما موجه للبيئات الحاضنة أكثر منه لحركات المقاومة نفسها.⁵¹ لذا تُعد حرب مكافحة التمرد في الأصل صراعاً سياسياً لكسب دعم الشعب وليست مواجهة عسكرية، وتمرکزت حول السكان.⁵²

48- السيد حسن نصر الله، احتفال لهيئة دعم المقاومة الإسلامية، 19 تموز 2013

49- تنطوي مقاربة مكافحة حركات التمرد، بحسب الجيش الأميركي، على «جميع الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية وشبه العسكرية والنفسية والمدنية التي يمكن أن تتخذها الحكومة لهزيمة التمرد». أنظر:

Department of the Army, Field Manual 3- 24 . 2, Tactics in Counterinsurgency, Washington: Headquarters Department of the Army, 2009, p. 1 - 3

ويقول الدليل الميداني للجيش الأميركي لمكافحة التمرد: "من الأسهل قطع التمرد وتركه للموت بدلاً من قتل كل متمرد. إن محاولة قتل كل المتمردين أمر مستحيل. كما يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، ويولد استياءً شعبياً، ويخلق شهداء يحفزون المجندين الجدد، وينتجون دورات انتقامية. كما أن عمليات التمرد الديناميكية تعوض الخسائر بسرعة... النصر لا يكتسب عندما يتم تحقيق هذه العزلة، بل عندما يتم الحفاظ عليها بشكل دائم من قبل السكان وبدعم نشط منهم».

Headquarters Department of Army, Counterinsurgency, FM 3- 24, 16 June 2006, p.19. <http://www.fas.org/irp/doddir/army/fm3- 24 fd.pdf>

50- أنظر مثلاً:

Gompert and others, op. cit., pp. xxx- xxxvi. Ian Morris, Wars What is it Good For? New York: Picador, 2014, p. 49. Eric Michel Salter, The Efficacy of EU Soft Power on Influencing its Eastern Border: Has it Brought Security and Stability? University of Oregon, April 2009, p.3

51- أنظر مثلاً:

Hugo Slim, With or Against, Humanitarian Agencies and Coalition Counterinsurgency, Refugee Survey Quarterly, Vol. 23, No. 4, 2004, pp. 34 - 47, p.39. William B. Caldwell, IV, and Steven M. Leonard, "Field Manual 3- 07, Stability Operations: Upshifting

52- See for example: Gian P. Gentile, A Strategy of Tactics: Population - Centric COIN and the Army, Parameters, Autumn 2009, pp. 5 - 17, p. 5; Sharad V. Oberoi,

وبناء على هذا الإدراك لمركزية الدعم الشعبي لقوى المقاومة تكتفت الجهود البحثية بعد 2001 لفهم جذور هذا الدعم بُغية إضعافه. وفي هذا السياق وجد "بول ديفيس" وزملاؤه أن الدعم الشعبي لما أسموه قوى التمرد و"الإرهاب" يعتمد على أربعة عوامل أساسية كلية: 1 - فعالية التنظيم (من ضمنها قدرة التنظيم على حشد الموارد بما فيها المالية)، 2 - الدوافع (من ضمنها المكافآت أو العوائد التي يتوقعها السكان من التنظيم وبالتحديد تلك المالية)، 3 - الشرعية المتصورة (وهنا تستفيد المنظمة من مواردها المالية لاقناع الجمهور بقضيتها على أنها مشروعة من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاستراتيجي والاتصال الجماهيري المباشر والمنتجات الفنية وسواها) - 4 قبول التكاليف والمخاطر. فيما تشمل العوامل الشاملة الإضافية المظالم والتطلعات المشتركة بين المنظمة وعوامل نفسية وعاطفية مختلفة، واقتصادية وثقافية.⁵³

يركّز الأميركيون في قضية حزب الله على خدماته الاجتماعية كأبرز عناصر دعمه الشعبي، والتي لم يكن الحزب ليوفرها من دون مصادره المالية. وتجادل كل من CACI International Inc. والمعهد البحري العسكري الأميركي (USNI) بأن استراتيجية السيطرة على قطاعات الخدمات في المناطق المتنازع عليها هي جزء من القوة الناعمة الهجومية التي يطبقها خصوم الولايات المتحدة، مثل حزب الله، من أجل الحد من فعالية أميركا في استغلال هذه القطاعات.⁵⁴

Population-centric Counterinsurgency as seen through the Iraq War Logs: A Preliminary Evaluation the University of Chicago, August 2011; Dave Kilcullen, Two Schools of Classical Counterinsurgency, Small Wars Journal Blog, 27 January 2007.

53- Davis and others, op. cit., p. xvii

54- CACI International Inc. (CACI) and the U.S. Naval Institute (USNI), "Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security, Symposium Three: Employing Smart Power," March 24, 2009, p.10

هناك إجماع واسع على أن حزب الله هو من أهم مزودي الخدمات وأكثرهم كفاءة في لبنان وذلك بطريقة فعالة تمنحه سمعة طيبة وإعجاباً من كثيرين.⁵⁵ لكن هذه الخدمات هي عامل مساعد في شعبية الحزب، إذ إن العامل الرئيسي هو في قدرته على تحويل الشيعة اللبنانيين من «مجموعة مهمشة وضحية إلى جماعة مقتدرة نشطة في النضال السياسي وقوة مؤثرة اقتصادياً وثقافياً».⁵⁶ وهذا مهم من ناحية تقييم نجاح العقوبات المالية على حزب الله. ومنذ عام 2006 ضاعف حزب الله الموارد والأموال المخصصة لخدماته الاجتماعية استجابة لنتائج حرب 2006، و لتوسعه السياسي، والدور المتزايد لمنظمات التنمية الأجنبية ولتأكيد شرعيته كممثل مهتم بالرفاه الشيعي.⁵⁷

3.2 تطور العقوبات وفنواتها

بدأت الولايات المتحدة بعد العام 2001 بفرض عقوبات على حزب الله سواء كأفراد ومؤسسات وشركات وجمعيات⁵⁸ إما لتبعيتهم لحزب الله أو

55- أنظر مثلاً:

Shawn Teresa Flanigan, Mounah Abdel-Samad, Hezbollah's Social Jihad: Nonprofits as Resistance Organizations, Middle East Policy Council, Volume XVI, Number 2, Summer 2009; Melani Cammett, How Hezbollah Helps, Washington Post, October 2, 2014; Augustus Richard Norton, Hizballah of Lebanon: Extremist Ideals vs. Mundane Politics, council on foreign relations, 1999, p.2 . Mona Harb, and Reinoud Leenders, "Know thy enemy: Hizbullah, 'terrorism' and the politics of perception." Third World Quarterly 26, February 2005, pp.173197-, p. 188. Giles Trendle, the Grass Roots of Success, The Middle East, February 1993, pp. 12 -13 56- Harb and Leenders. 2005.Op. Cit.

57- على سبيل المثال، زادت القروض غير الربحية التي قدمتها «جمعية القرض الحسن» (واحدة من المؤسسات المالية الرئيسية لحزب الله) من 22 مليون دولار في عام 2005 إلى 267 مليون دولار في عام 2014. لمزيد من التفاصيل راجع الرابط الآتي:
<http://www.qardhasan.org/statistics.html>

58- مثلاً في العام 2007 حظرت الولايات المتحدة على الأميركيين التعامل مع مؤسسة جهاد البناء (مؤسسة تمويلية) وجمدت أصولها المفترضة في الولايات المتحدة.

بزعم أنها تدعمه. وهذه العقوبات تكون إما صادرة عن أجهزة تنفيذية مثل وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية الأميركية وإما على شكل قوانين صادرة عن الأجهزة التشريعية (مجلس النواب والشييوخ).⁵⁹ سنستند في بحثنا إلى مسح للعقوبات الأميركية على حزب الله نفذه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في العام 2019،⁶⁰ وتنقسم هذه العقوبات إلى قسمين:

أولاً، القوانين الصادرة عن الكونغرس فهي إما مخصصة لحزب الله بتهم الإرهاب أو الجريمة، وإما تكون موجهة ضد إيران ويذكر فيها الحزب عرضاً. ومنذ العام 2011، بدأت تتوالى مقترحات هذه القوانين في الكونغرس لتصل إلى 13 مقترحاً جرى إقرار بعضها.⁶¹ وأبرز هذه القوانين "قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله" الصادر في العام 2015 والذي جرى تعديله في تشرين الأول 2018.⁶²

59 إضافة للعقوبات تضع الولايات المتحدة جملة ممن تعتبرهم مسؤولين بارزين في الحزب على لوائح المطلوبين لمكتب التحقيقات الفيدرالي والانتربول وبرنامج «مكافآت من أجل العدالة» الذي تديره وزارة الخارجية الأميركية.

60- مديرية الدراسات الإستراتيجية، مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب الله، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة البحث الراجع، العدد 28، 2019.

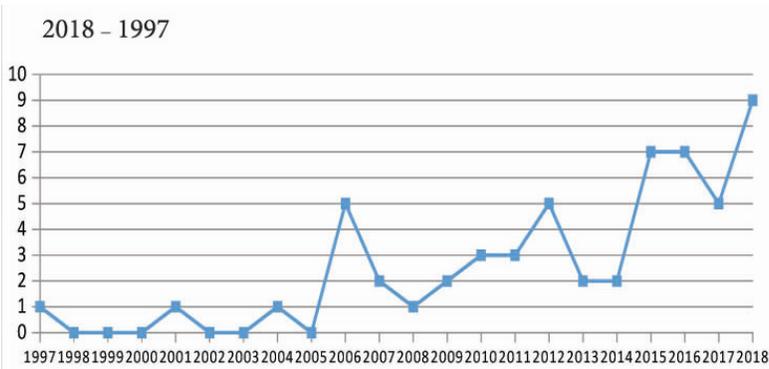
61- كان لوصول إدوارد رويس عام 2013 إلى رئاسة لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس وثم جدد له عام 2016 تأثير على زيادة نشاط العقوبات ضد حزب الله. ويعبر رويس في تصريحاته عن عداة شديدة تجاه الإسلام وحزب الله وإيران. وتشير المبالغ التمويلية لحمالاته الإنتخابية إلى تلقيه أموالاً هائلة جزء منها يعود للوبيات الإسرائيلية، عدا عن كونه عضواً في «مؤسسة حلفاء إسرائيل» وكثير التردد إلى فلسطين المحتلة. للمزيد أنظر:

عمر نشابة، ايد رويس.. مهندس العقوبات الأميركية ضد حزب الله، صحيفة الأخبار، العدد 3310، 28 تشرين الأول 2017

62- يمكن الاطلاع على النسخة المعدلة للقانون عبر الرابط الآتي:
<https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/1595/text/pl>

ثانياً، القرارات التنفيذية الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية وهي حوالي 33 قراراً منذ العام 2011 شملت البنك اللبناني الكندي وقيادة حزب الله ومسؤولين حزبيين ورجال أعمال بتهم متنوعة من الاتجار بالمخدرات وتقديم الدعم للنظام السوري والتجنيد وغسيل الأموال والمسؤولية عن هجمات في العراق ولبنان ضد القوات الأميركية وتقديم الدعم لفصائل في العراق وسوريا واليمن وفلسطين والقيام بأعمال تجارية لدعم الحزب وتأمين معدات وتكنولوجيا حساسة له.

وبحسب الرسم المرفق أدناه⁶³ سجّل العام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً في القرارات التنفيذية ومشاريع القوانين التي تفرض عقوبات ربطاً بحزب الله. ففي العام 2018 وفي ثماني مناسبات منفصلة عاقبت "أوفاك" OFAC 19 فرداً و16 كياناً بتهمة ارتباطهم بحزب الله. وفي تشرين الأول 2018 خلال الذكرى الخامسة والثلاثين للهجوم ضد قوات المارينز في بيروت صرّح ترامب أن العقوبات الجديدة تهدف لحرمان حزب الله من المزيد من تمويلاته، وأضاف "سنستهدف ونعطل ونفكك شبكاته العملائية والمالية، والتي كان لديهم الكثير منها، أما الآن فلم يعد لديهم الكثير".



63- المسح الشامل للعقوبات الأميركية على حزب الله، مصدر سابق

كما شهد العام 2019 تطورين هاميين فيما يخص العقوبات الأميركية على حزب الله وهما فرض عقوبات على أعضاء في الكتلة البرلمانية لحزب الله وهو إجراء غير مسبوق، وفرض عقوبات على مصرف ”جمّال ترست بنك“ بتهم مرتبطة بالعقوبات على حزب الله وهو الإجراء الثاني بعد فرض عقوبات مماثلة على المصرف اللبناني الكندي. ومؤخراً في شهر تشرين الأول 2019 وفي سعي لتدويل جهود منع التمويل عن حزب الله وتعزيز أطر التعاون الدولي لا سيما بين واشنطن وحلفائها أعلنت وزارة الخزانة الأميركية عن إطلاق مبادرة ”الشراكة الدولية لمواجهة حزب الله“ لاستهداف شبكات التمويل الدولي للحزب ومنعه من استغلال النظام المالي الدولي، بحسب إعلان صحافي لوزارة الخزانة.⁶⁴

3.2.1 قانون منع التمويل

أقرت الإدارة الأميركية في نهاية ولاية باراك أوباما قانون منع التمويل الدولي عن حزب الله (HIFPA) وذلك في العام 2015 وبدأت تصل مفاعليه إلى القطاع المصرفي اللبناني عام 2016. ومع وصول ترامب إلى البيت الأبيض عام 2017 وتغلغل اليمين المتطرف واللوبي الإسرائيلي في تركيبة الإدارة الأميركية، تصاعدت العقوبات على حزب الله بشكل ملحوظ وذلك ربطاً بالتصعيد مع إيران وتأثير الصهانية داخل الإدارة الأميركية واحتدام التوتر

64- وتركز المبادرة على تبادل المعلومات وبناء القدرات لتتبع مصادر تمويل حزب الله وتطوير العقوبات الموجهة ضد الحزب. وضمت المبادرة أكثر من ثلاثين دولة اجتمعت على هامش الاجتماع الخريفي لصندوق النقد والبنك الدولي من دون الإعلان عن تفاصيل إضافية. يمكن الاطلاع على نص البيان الإعلامي عبر الرابط الآتي:

<https://home.treasury.gov/news/featured-stories/treasury-launches-the-counter-hizballah-international-partnership-chip-to-thwart-illicit-financial-activity>

أقر الكونغرس الأميركي قانوناً بتاريخ 2015/11/17 يرمي إلى حظر التمويل الدولي لحزب الله، وفرض تطبيق قانون العقوبات الأميركية على الأشخاص الذين يرتكبون أو يشاركون أو يتدخلون أو يساهمون في مخالفة أحكامه. وقد حظر القانون على المصارف الأميركية فتح أو الإبقاء على أي حساب وسيط لإتمام معاملات أي مصرف أجنبي تورط في تبييض أموال لحساب حزب الله أو القيام بأي تحويلات مالية أو تقديم أي خدمات مصرفية تساعد حزب الله في تحويل الأموال. كذلك تشمل هذه الإجراءات المصارف التي تتعامل مع الأشخاص والمؤسسات الواردة أسماؤهم على اللائحة السوداء بتهمة علاقتهم بحزب الله.⁶⁶ واعتبر هذا القانون من ناحية تشدده أنه يشكل انعطافة نحو مرحلة جديدة من الضغوط على حزب الله.

65- في آذار 2017 أوقفت السلطات المغربية في مطار الدار البيضاء اللبناني قاسم تاج الدين بناء لطلب أميركي وسلمته لواشنطن التي كانت قد وضعت على لوائحها عام 2009 بتهمة تمويل حزب الله، وجرى الادعاء عليه بالقيام بعمليات مالية فاقت الـ 50 مليون دولار مع شركات أميركية في انتهاك للمحظورات. وقد سبق أن وجهت اتهامات سياسية في لبنان لتاج الدين أنه يقوم بمشروعات عقارية لخدمة أهداف حزب الله.

66- القانون الأميركي محل الدراسة لم يقرر فرض عقوبات على مؤسسات عاملة خارج الأراضي الأميركية، وإنما قرر إما مقاطعة هذه الشركات أو معاقبة المؤسسات المالية اللبنانية التي تجري تحويلاتها عبر نيويورك، أي أن صلة المكان هي المبرر للتجريم المالي ولهذا وبسبب موقع القوة الناجم عن حاجة المؤسسات المصرفية في كافة الدول إلى إجراء التحويلات عبر نيويورك بحيث يكون لها فروع في هذه الولاية أو تتعامل مع مصرف له فرع فيها، وبالتالي فإن عدم الامتثال للقانون سيؤدي إلى المعاقبة على النشاط المرتكب في نيويورك وليس في لبنان وأن الخشية من حظر معاملاتها المصرفية هي مصدر قلق هذه المؤسسات المالية الذي دفعها للتقيّد بالقانون من باب القوة وليس من باب الإلزام القانوني. راجع:

عصام إسماعيل وكميل حبيب، القانون الأميركي الرامي إلى حظر التمويل الدولي لحزب الله، جريدة الأخبار، 18 نيسان 2016.

ويشير خبراء قانونيون إلى أن إلزام المصارف اللبنانية بفرض تدابير على لبنانيين تنفيذاً لأحكام قانون أجنبي لم يأخذ الصيغة التنفيذية في لبنان من خلال قوانين يستهها المشتري اللبناني (أبرزها قانون أصول المحاكمات المدنية) أو أنظمة يضعها مصرف لبنان، يشكل مساساً بالسيادة الوطنية لمخالفته قواعد أعمال الصلاحية القضائية للمحاكم اللبنانية وفقاً للأصول الإجرائية المطبقة قانوناً، ويتيح لهيئات خاصة إنفاذ قانون أجنبي وإهمال القانون اللبناني، مع ما يعنيه ذلك من اعتراف الجهات اللبنانية بصحة التهم المنسوبة للأشخاص الذين تعرّضوا لعقوبات المصارف.⁶⁷

ويمكن ربط صدور القانون حينها بالحرب السورية والسعي للحد من دور حزب الله فيها وكذلك لاحتواء نتائج الاتفاق النووي مع إيران الذي جرى التوقيع عليه بين إيران والمجموعة الدولية في تموز 2015 ومنع حزب الله من الاستفادة منه.⁶⁸ وفي محاولة للحد من أثار القانون استجاب لبنان لمطالب أميركية ومنها أن أقر البرلمان اللبناني قانوناً يجرّم أعمال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهو القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24.⁶⁹

وقد صدرت المراسيم التطبيقية للقانون الأميركي في منتصف نيسان 2016 وهي تؤكد أن العقوبات غير محصورة بتعاملات حزب الله بالدولار بل تشمل

67- أنظر مثلاً عصام إسماعيل وكميل حبيب، مرجع سابق. ومقابلة أجراها الكاتب مع الدكتور حسين العزي في تشرين الأول 2019.

68- راجع تصريحات لأعضاء في الكونغرس في مقالة: مجلة المسيرة، عقوبات أميركية مشددة على حزب الله، العدد 1536، 30 تشرين الثاني 2015.

69- فضلاً عن بعض القوانين المكتملة لها ومنها القانون المعجل رقم 42 تاريخ 2015/11/24 الخاص بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وقانون تبادل المعلومات الضريبية رقم 2015/43 الذي عدّل في العام 2016 وبات يحمل اسم تبادل المعلومات لغايات ضريبية وبالتالي لم تعد غاياته محصورة بالأنشطة الضريبية بل أبعد من ذلك بكثير، بحسب الدكتور العزي، مصدر سابق.

كل العملات.⁷⁰ ونتيجة القلق من نتائجها توجهت وفود برلمانية ومصرفية لبنانية إلى واشنطن محذرةً من أن استهداف كامل الطائفة الشيعية بالعقوبات سيكون له تداعيات، وبالتالي ينبغي أن تحدد المراسيم المستهدفين بمنظمة حزب الله وليس الداعمين السياسيين والمؤيدين من بيئته.⁷¹ وحينها أعلن نائب وزير الخزانة الأميركي دانيال غلايزر، أثناء زيارته لبنان في حزيران 2016 أن «هذا القانون لا يستهدف لبنان كما أنه لا يستهدف المجتمع الشيعي بل يستهدف الأنشطة المالية لحزب الله في جميع أنحاء العالم وسيتم تطبيقه في جميع أنحاء العالم».

وفي 25 تشرين الأول 2018 وقّع ترامب قانوناً جديداً للعقوبات على حزب الله ذي الرقم (1595) بالتزامن مع إحياء البيت الأبيض الذكرى الـ35 لتفجير مقر «المارينز» في بيروت. وربط البيت الأبيض بين العقوبات على الحزب و «إعادة فرض كل العقوبات التي رفعت عن إيران في الاتفاق النووي الفطيع معها بقوة».⁷² كما أكد بيان البيت الأبيض أن العقوبات «ستعزل حزب

70- ناثر غندور، مراسيم العقوبات الأميركية: استهداف حزب الله بلا البيئة الحاضنة، العربي الجديد، العدد 598، 21 نيسان 2016

71- ما بين عامي 2016 و 2018، زارت عدة وفود لبنانية من المجلس النيابي وجمعية المصارف الولايات المتحدة الأميركية والتقت جهات في وزارة الخزانة والكونغرس الأميركي بهدف إبراز الاستجابة اللبنانية للمطالب الأميركية وفي ذات الوقت إقناع الأميركيين بضرورة المرونة في تطبيق العقوبات نظراً لواقع لبنان الهش سياسياً واقتصادياً ومحاوله التوصل لتفاهات ترضي الأميركيين من دون إحراج القطاع المصرفي مع حزب الله.

72- وأفاد بيان للبيت الأبيض أن ترامب وقّع القانون الذي يفرض «عقوبات مشددة على حزب الله المنظمة الراديكالية الإرهابية والشريك القريب للنظام الإيراني والذي ينوب عنه». وأضاف البيان: «خطف حزب الله، وعذب وقتل مواطنين أميركيين بما في ذلك هجومه العنيف عام 1983 على قوات المارينز الذي قتل 241 بحاراً وجندياً وجرح 128 موظفاً أميركياً، وقتل مواطناً لبنانياً، ونفذ تفجيراً آخر ضد القوات الفرنسية أدى إلى مقتل 58 فرنسياً من قوات حفظ السلام و5 مدنيين لبنانيين». وأوضح البيان أن «الولايات المتحدة لن تنسى الأرواح التي فقدت وستواصل

الله عن النظام المالي العالمي وتخفيض تمويله، وهي تستهدف الأشخاص في الخارج والمؤسسات الحكومية المعروفة بمساعدته ودعمه، وكذلك الشبكات التابعة له المتورطة بتهريب المخدرات وأي جرائم عابرة للدول". ووفق نص القانون تشمل العقوبات "تجميد الأصول، وإلغاء تأشيرات الدخول للولايات المتحدة وحظر الدخول إليها والحد من قدرات الحزب على الحصول على تمويل وتجنيد عناصره، والضغط على المصارف والبلدان التي تتعامل معه وفي مقدمها إيران".

القانون الجديدة هو نسخة مطورة عن قانون منع التمويل الدولي لحزب الله عام 2015. ويشير الدكتور بول مرقص (محام خبير في المسائل المالية ومستشار جمعية المصارف) إلى أنه وفق القانون الجديد لا يمكن للمصارف أن تحتج بعدم المعرفة إن كان بوسعها أن تعرف ولم تعرف بالعمليات المشبوهة وذلك وفق ما يسمى قرينة العلم المفترض.⁷³ وبالتالي يُفترض أن تكون المصارف مدركة تماماً الجهات التي تتعامل معها. ويلفت مرقص إلى أن المصارف اللبنانية تداركت هذا الأمر عبر اعتماد سياسة متشددة قائمة على مبدأ "اعرف عميلك" على نحو موسّع جداً. أما الخبير المصرفي غسان عياش فرأى أن القانون أطلق يد الإدارة في تعديل وتوسيع لائحة المشمولين بالعقوبات الأميركية بحجة مساهمتهم في تمويل حزب الله، وذلك يفتح الباب لتعسف الإدارة في التطبيق والتوسع في فرض العقوبات وفقاً للشبهة.⁷⁴ بدوره يشير الباحث القانوني

إحياء ذكراهم عبر خطوات ضد قاتليهم».

73- ورد في، هلا صغيبي، ترامب وقّع قانون عقوبات جديدة على حزب الله، صحيفة المستقبل، العدد 6510، 27 تشرين الأول 2018

74- ورد في، سلوى بعلبكي، قراءة في العقوبات الأميركية على إيران وحزب الله، صحيفة النهار، العدد 26708، 13 تشرين الثاني 2018

في المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق الدكتور حسين العزي⁷⁵ إلى أبرز التعديلات التي تضمنها القانون بصيغته الجديدة:

- منح الرئيس الأميركي صلاحية فرض عقوبات على كل شخص أجنبي يتبين أنه يوفر دعماً مالياً ومادياً وتكنولوجياً هاماً لمؤسسات وأفراد حددها القانون ضمن أربع فئات. وفي الفئة الثالثة أصبح للرئيس سلطة استثنائية تشمل أي شخص يقرر الرئيس أنه متورط بأنشطة لحشد التمويل والتجنيد لحزب الله، وتشمل هذه الفئة مختلف الشخصيات المتعاونة والحليفة والداعمة للحزب شرط تورطها بالتمويل أو التجنيد.

- أصبح للرئيس صلاحية استخدام جميع السلطات الاستثنائية الممنوحة له بموجب قانون "الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية"، مثل تجريد الأرصدة والحرمان من التأشيرات أو إلغائها.

- فرض عقوبات على بعض الهيئات والوكالات الحكومية التابعة لدول أجنبية إن ثبت دعمها لأنشطة عسكرية لحزب الله مثل دعم مالي مؤثر أو أسلحة فعالية (مثل أسلحة نووية وبيولوجية وصواريخ باليستية أو أسلحة تقليدية متقدمة مخلة بالتوازن)

- منح الرئيس صلاحية فرض عقوبات خاصة بتجميد ممتلكات الحزب بوصفه منظمة إجرامية خطيرة عابرة للحدود، وكذلك صلاحية رفع تقرير للكونغرس يتضمن معلومات عن الكسب غير المشروع/الابتزاز التي يشترك فيها الحزب. ويلفت العزي هنا إلى توسعة صلاحية الرئيس في رفع التقارير عن أنشطة معينة تمهد لإصدار قوانين جديدة تطل مجالات إضافية لمواجهة الحزب مستقبلاً.

75- العزي، مصدر سابق

- فرض على الرئيس أن يقدم إلى لجان الكونغرس خلال ثلاثة أشهر من إقرار القانون الجديد تقريراً يتضمن تقديرات حول الثروة الصافية لقيادة حزب الله والشخصيات التي يقرر الرئيس أنها أساسية وكيفية تحصيل هذه الثروات.

- ويفرض على الرئيس أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من إقرار القانون الجديد تقريراً إلى الكونغرس يتضمن أسماء نواب حزب الله بالإضافة إلى وصف لأي سلوك يقوم به هؤلاء يرى الرئيس فيه مؤثراً لأنشطة داعمة للإرهاب.

3.2.2 النفاذ من خلال القطاع المصرفي

بما أن حزب الله قوة سياسية مندمجة داخل الدولة اللبنانية والمجتمع، وكونه يستفيد كحركة مقاومة في تسلحه وموارده المالية مباشرة من الجمهورية الإسلامية في إيران، فإنه من العسير إخضاع الحزب وأفراده لعدة أشكال من العقوبات التقليدية الموجهة لدول مثل الحظر التجاري ومنع السفر وحظر بيع السلاح، والتي إن فرضت فتأثيرها محدود جداً. ولذلك كان الخيار الأميركي التركيز على خوض حرب مالية ضد حزب الله من خلال محاولة عزله عن النظام المصرفي اللبناني والعالمي. ولهذه الحرب عدة أهداف: أولاً، من خلال الضغط على النظام المصرفي اللبناني تحاول الولايات المتحدة دفع اللبنانيين أنفسهم لعزل حزب الله واعتباره سبب المشكلة. وثانياً، الضغط على البيئة الحاضنة للمقاومة لا سيما داخل البيئة الشيعية وبالتحديد على رجال الأعمال الشيعية في بلاد الاغتراب، أفريقياً تحديداً. وثالثاً، محاولة جعل النشاط المالي والاجتماعي لحزب الله مقيداً وصعباً. ورابعاً، إخافة حلفاء حزب الله ودفعهم للانتباه إلى المصالح الأميركية الجوهرية في لبنان والتمايز قدر الإمكان عن الحزب.

وجد الأميركيون في القطاع المصرفي اللبناني قناة مؤهلة لممارسة الضغط

من خلالها على حزب الله. أولاً، بالعموم أصبح لوزارة الخزانة الأميركية قدرة نفاذ إلى «وعي السمعة» للنظام المصرفي العالمي، فحين يصبح أي مصرف أو زبون مشتبهًا، بكلمة من وزارة الخزانة، يتحول إلى «سمعة سيئة مشعة تلطخ أي جهة يتعامل معها». وهذا ما يدفع زاراتي للتأكيد مراراً أن ممارسة معينة قد لا تحقق شيئاً بذاتها ولكنها توجه رسالة إلى المصارف لكي تغير سلوكها.⁷⁶ ويكشف زاراتي أنه منذ العام 2004 كان هناك محاولة أولى للتأثير على المصارف اللبنانية فيما يخص حزب الله من خلال تصنيف بنك صادرات إيران.⁷⁷ إذاً هناك سطوة أميركية على النظام المصرفي العالمي وبطبيعة الحال على القطاع المصرفي اللبناني، فمجرد إلقاء الشبهة على مصرف ما يتحطم. وتبرز هذه السطوة في قدرة واشنطن على فرض عقوبات مالية بمليارات الدولارات على مصارف حول العالم بذريعة خرق العقوبات الأميركية. (ملحق 2: المصارف التي غرمتها واشنطن بتهمة خرق العقوبات).

وثانياً، ليس لحزب الله نفاذ واسع ومصالح متشابكة مع المصارف اللبنانية التي تتبع لمراكز قوى سياسية ومالية بعيدة عن الحزب.⁷⁸ وثالثاً إن أهمية

76- Zarate, Op. Cit., p.126

77- في العام 2004 جرت محاولة من وزارة الخزانة لتصنيف بنك صادرات إيران ضمن «مبادرة البنك السيء» لدوره في نقل التمويلات إلى حزب الله، وهو أمر لو تم كان لعرقل نقل الأموال الإيرانية للحزب، وأرسل تحذيرات للمصارف اللبنانية للتوقف عن القيام بأعمال للحزب وإطلاق شرارة تحذير مالية ضد إيران وحلفائها، بحسب تقويم زاراتي. لكن مجلس الأمن القومي رفض الاقتراح تخوفاً من أنها أداة غير مجربة ويمكن أن تتسبب بارتفاع أسعار النفط. أنظر:

Zarate, Op. Cit., p. 228

78- وفق دراسة أعدها جاد شعبان، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، عام 2015 حول خريطة سيطرة الطبقة الحاكمة على المصارف في لبنان، تبين أن 18 من أصل 20 مصرفاً لديها حاملو أسهم رئيسيون على صلة بالنتيجة السياسية، وفي 15 مصرفاً من أصل 20 رئيس مجلس الإدارة على صلة بسيااسيين، كما وتسيطر على 32% من أصول القطاع المصرفي عائلات سياسية

القطاع المصرفي اللبناني في النظام الاقتصادي اللبناني يجعله "كعب أخيل" الذي يمكن من خلاله ابتزاز الدولة اللبنانية والقطاع الخاص.⁷⁹ مع الإشارة إلى أن النظام المصرفي اللبناني من الأعرق في المنطقة العربية وأكبرها ولذا يشكل منفذاً للأميركين نحو المجال المصرفي العربي ككل.⁸⁰ في العام 2018 احتل القطاع المصرفي اللبناني المرتبة الخامسة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، والمرتبة الثانية بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية.⁸¹

في 15 كانون الأول 2011 وجهت واشنطن ضربة صادمة للقطاع المصرفي اللبناني عندما أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أنها وضعت البنك اللبناني الكندي على اللائحة السوداء، متهمه إياه بالانخراط في شبكة تبيض أموال تجارة المخدرات والسلاح لمصلحة حزب الله. هذه الشبكة قيل إنها تضم صرافين وتجّار سيارات وشركات وأفراداً لبنانيين... كلهم لديهم علاقات تجارية بين لبنان وأفريقيا. كان هذا التصنيف كافياً لتصفية المصرف وبيعه لمصرف لبناني

حالية وسابقة، و4 بنوك من العشرة الأهم توظّف 70% من حصصها ضمن ما يُسمى "مال المحسوبيات" الناتج عن تشابك المصالح الاقتصادية مع النافذين السياسيين كما في حالة الإستثمار في الدين العام للدولة اللبنانية بفوائد عالية جداً ومخاطر هامشية. لمزيد من التفاصيل راجع الدراسة عبر الرابط الآتي:

Mapping-09/http://jadchaaban.com/wp-content/uploads/2015
control-banks-jchaaban-15092015.pdf

79- عن نفوذ النظام المصرفي اللبناني يمكن النظر إلى: هشام صفي الدين، اللوبي المصرفي في لبنان: الجذور المؤسسية لسلمة المال، مجلة الآداب، 15 تشرين الأول 2015.

80- قال تشيب بونسي، مستشار كبير في وزارة الخزانة الأميركية، أثناء كلمة له في «المنتدى المصرفي العربي» الذي عقد في بيروت في شباط 2016 إن لبنان «سيفقد محوراً أساسياً في المنطقة على مستوى عالم المال والمصارف».

81- موقع المدن، هذا واقع القطاع المصرفي اللبناني، قسم الاقتصاد، 2 تشرين الأول 2018

آخر.⁸² وفي رأي مصرفيين أنه كان يجب تطويع هذه البنية لاستعمالها كوسيلة ضغط سياسي، وإجبار المصارف في الوقت نفسه على نبذ ومعاداة مهاجري أفريقيا («الشبيعة») والحدّ من تدفقاتهم المالية إلى لبنان. الهدف الأميركي لم يكن بسيطاً، بل كان استراتيجياً وكان «يستهدف المحاصرة المالية لحزب الله الذي يتردّد كثيراً أن مغربي أفريقيا هم مصدر أساسي لتمويله».⁸³

منذ ذلك العام تحديداً كثّفت المصارف اللبنانية من مساعيها لنسج شبكة علاقات مع مسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية ما يؤمن لها نوعاً من الحصانة ويمنح مسؤولي الخزانة مزيداً من النفوذ داخل المجال المالي اللبناني. ومن اللافت أن عدداً من هؤلاء حينما يغادرون مناصبهم الرسمية ينضمون لمؤسسة الدفاع عن الحريات التي تلقى تمويلات سخية من اللوبيات الصهيونية في الولايات المتحدة.⁸⁴

كان هذا الاستهداف بمثابة رسالة لكل النظام المصرفي اللبناني والنخبة

82- عُرم المصرف عام 2013 مبلغ 102 مليون دولار أميركي لإتمام عملية تسوية مع المحاكم الأميركية، دفعت من أموال كانت الإدارة الأميركية قد حجزت عليها بدلاً من حساب ضمان البيع، البالغة قيمته 150 مليون دولار في البنك اللبناني الفرنسي، وهي من أموال المساهمين.

83- محمد وهبة، على طريقة الكابوي: نهاية قصة البنك اللبناني الكندي، صحيفة الأخبار، 27 حزيران 2013

84- على سبيل المثال، في تشرين الأول 2011 استضاف مصرف فرانسبنك تشيب بونسي، في محاضرة حول مكافحة تمويل الارهاب ومحاربة غسيل الأموال. ويونسي هو رئيس شبكة النزاهة المالية والذي خدم في مكتب السياسة الاستراتيجية لتمويل الارهاب والجرائم المالية في وزارة الخزانة الأميركية ثم مستشاراً في مؤسسة الدفاع عن الحريات. وقد ترأس بونسي بين 2010 - 2013 البعثة الأميركية إلى فريق العمل المالي (FATF). كذلك جرى تعيين دانيال غلاسر، مساعد وزير الخزانة لشؤون تمويل الارهاب والجرائم المالية بين 2011 و 2017 وعضو في مؤسسة الدفاع عن الحريات، في أيلول 2017 مستشاراً لرئيس مجلس إدارة مصرف سوسيتيه جنرال إنطوان الصحناوي.

السياسية والاقتصادية اللبنانية أن الولايات المتحدة تفتتح مرحلة جديدة في لبنان. على إثر ذلك سارع المصرف المركزي والبرلمان اللبناني إلى تطوير تشريعات وقرارات وتعاميم حول مكافحة تبييض الأموال لاستيعاب الهجمة الأميركية، وتطوير دور هيئة التحقيق الخاصة.⁸⁵ ففي 5 نيسان 2012 أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي رقم 10965 حول علاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين يطلب فيه التشدد في تطبيق نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من هوية العملاء وصاحب الحق الاقتصادي وتشديد الرقابة على التزام المصارف بذلك. وفي كانون الثاني 2013 أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي رقم 11323 الذي نص على انشاء "دائرة امتثال".⁸⁶

برز التوتر الرئيسي بين حزب الله والقطاع المصرفي مع بدء سريان قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله عام 2016.⁸⁷ ففي شهر أيار 2016 أصدر

85- يمكن الاطلاع على سلسلة هذه القوانين والتعاميم والقرارات عبر: صحيفة النهار، لا أموال «قدرة» تدخل مصارف لبنان، 31 تموز 2018.

86- يوجب التعميم المذكور على المصارف إنشاء دائرة امتثال مستقلة مهمتها تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال، وتقييم فعالية الاجراءات المتخذة لاكتشاف التجاوزات، والتأكد من مدى تقيّد العاملين بالسياسات الموضوعة وقرارات وتعليمات مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وهيئة التحقيق الخاصة، والقيام بإجراءات التحقق الآيلة لمراقبة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ورفع تقارير دورية.

87- يومها أشارت صحيفة الجمهورية لما قالت إنها «مصادر مطلعة على مواقف حزب الله» إنّ الانتقادات التي يوجهها الحزب الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إنّما تنطلق من كون الأخير لم يبادر إلى معالجة ملف الحسابات المصرفية الخاصة بمؤسسات تروبية واجتماعية واستشفائية تابعة للحزب، ومنها على سبيل المثال، ملف حساب مستشفى الرسول الأعظم. وقد فشلت المفاوضات معه حول هذا الموضوع». في المقابل، تضيف المصادر، «إن سلامة لا يمارس الضغوطات المطلوبة على بعض أعضاء جمعية المصارف الذين يمارسون دور حصان طروادة أميركي في القطاع المصرفي اللبناني. أنظر: علي الحسيني، متاريس حزب الله والسلطات الأميركية بسبب العقوبات المصرفية،

المصرف المركزي القرار الأساسي 12235 يطلب فيه من المصارف اللبنانية تنفيذ عملياتها بما يتناسب مع مضمون القانون الأميركي وابلغ هيئة التحقيق الخاصة فوراً بأية إجراءات مرتبطة بهذا التنفيذ وتوضيح الأسباب الموجبة لاقفال حسابات أو الامتناع عن فتح حسابات جديدة. تصرف النظام المصرفي في البداية مع القانون الأميركي على نحو موسع إما خوفاً وإما ربطاً بأجندة سياسية لبعض القطاع المصرفي. فيما كانت مقاربة حزب الله تقوم على تفهم حاجة النظام المصرفي للالتزام بالعقوبات الأميركية، ولكن على أن يجري تطبيقها وفق تفسيرات ضيقة فلا تطال إلا الجهات والأفراد المنصوص عليهم بالاسم وليس كل مؤسسات الحزب أو مؤيديه أو البيئة الشيعية العامة. بالتوازي أخذ حزب الله يؤكد بشكل متكرر أن مصادر تمويله مرتبطة حصراً بإيران وأنها لا تمرّ بالمصارف اللبنانية، كما أشارت قيادة الحزب في أكثر من مناسبة إلى أن الحزب لا يمتلك مشروعات اقتصادية خاصة به، ويمكن تفسير ذلك بمحاولة سحب ذرائع من الأميركيين وتحسين الموقف التفاوضي اللبناني مع واشنطن، كما أنها رسالة موجّهة للبنانيين أن السلوك الأميركي مفتعل ومرتبطة بمحاولة القضاء على المقاومة.⁸⁸

وعبر حزب الله عن الموقف السلبي تجاه آلية التطبيق اللبنانية للعقوبات الأميركية⁸⁹ في بيان لكتلة الوفاء للمقاومة صدر في 9 حزيران 2016 قالت فيه إن:

صحيفة الجمهورية، العدد 1767، 27 حزيران 2016.

88- مثلاً، أعلن السيد نصر الله في شهر حزيران 2016 خلال ذكرى أربعين يوماً على استشهاد أحد أبرز كوادره العسكرية مصطفى بدر الدين أن حزب الله يحصل على كل تمويله وحاجاته وعтаده من إيران ولا تمر هذه الحركة عبر المصارف اللبنانية.

89- حول هذه النقطة أنظر: محمد وهبة، حزب الله. مصارف متواطئة ومواقف سلامة مريبة، صحيفة الأخبار، 10 حزيران 2016

”الإدارة الأميركية لا توفر فرصة للنيل من المقاومة وجمهورها، وقد وجدت في بعض القطاع المصرفي اللبناني ضالتها من أجل تحقيق سياساتها.. إن هذا الاستهداف الجديد للمقاومة وجمهورها سيوء بالفشل.. والحكومة والمصرف المركزي عليهم مسؤولية حماية سيادة لبنان واستقراره النقدي والاجتماعي... إن الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بتفلت السياسة النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى الجميع أن يدرك أن جمهور المقاومة ومؤسساته التربوية والصحية عصي على محاولات النيل منه من أي كان مهما علا شأنه“.

بعدها بأيام وتحديداً عند غروب 12 حزيران 2016 وقع انفجار خارج مبنى الإدارة العامة لمصرف لبنان والمهجر ما ألحق أضراراً مادية بالمبنى. وبطبيعة الحال ذهبت جملة من التحليلات إلى كون الانفجار رسالة أمنية من حزب الله إلى بعض القطاع المصرفي المتشدد في تطبيق العقوبات الأميركية، فيما التزم حزب الله الصمت ولم يعلّق على الحادثة. في محصلة كل تلك الأحداث وما تخللها من زيارات لوفود لبنانية رسمية ومصرفية إلى واشنطن،⁹⁰ تبنّته واشنطن إلى الحدود التي يفرضها الواقع اللبناني وتوازاته، فجرى تحييد بيئة المقاومة إلى حد ما عن تلك الموجة من العقوبات، فيما تكيفت مؤسسات الحزب المدنية بطريقة أو أخرى، مثل التعامل بالنقود (الكاش) بدل الحسابات المصرفية.

ولكن سرعان ما عادت أجواء التشنج مع وصول ترامب للبيت الأبيض وانطلاق مسار تطوير وتشديد قانون منع التمويل الدولي الذي أقر في 2018

90- يمكن الاطلاع على اللقاءات بين جمعية المصارف اللبنانية ومثلي وزارة الخزانة سواء في بيروت أو الولايات المتحدة عبر الرابط الآتي:
<https://www.abl.org.lb/english/search-results?keyword=US%20treasury>

وقد أسلفنا في عرض تعديلاته المتشددة الجديدة. وأتى هذا القانون بالتوازي مع انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران وإطلاق ما يسمى "حملة الضغوط القصوى" الأميركية تجاه إيران وحلفائها. وكتب اللبنانيون القانون الجديد بجملة إجراءات منها تكثيف التواصل مع الجهات الأميركية المعنية⁹¹ وصدور قرارات جديدة عن المصرف المركزي بخصوص تحديد المستفيد النهائي (صاحب الحق الاقتصادي) لأي جهة متعاملة مع القطاع المصرفي،⁹² وإصدار تحذيرات عن خطورة المزيد من الضغوط على القطاع المصرفي بما قد يقوّض كل الوضع الاقتصادي اللبناني.⁹³

91- بناء عليه عقدت جمعية مصارف لبنان، في الولايات المتحدة، بين 10 و13 تشرين الأول، عدة لقاءات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الفيدرالي الأميركي في نيويورك، بالإضافة إلى زيارات لمسؤولين في مجلسي النواب والشيوخ، ولا سيما اللجان المختصة بمشروع القانون المتعلق بحزب الله HIFPA. ووفق ما أوضحه رئيس جمعية المصارف جوزيف طرييه، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الاثنين 23 تشرين الأول، للحديث عن مجريات اللقاءات مع الجانب الأميركي، فإن "وفد الجمعية شدد، سواء أكان لدى الإدارة الأميركية أم لدى المصارف المراسلة، على أن لا يكون أي تطبيق للتشريعات الجديدة مضرًا، أو أن تنتج عنه أضرار جانبية بلبنان واقتصاده ومصارفة المؤمنة على مدخرات اللبنانيين". أنظر:

خضر حسان، العقوبات على حزب الله: المصارف خائفة، المدن، 24 تشرين الأول 2017

92- فقد أصدر المصرف المركزي قراري رقم 12837 و 12836 يؤكد فيها على ضرورة إلتزام المؤسسات المالية والمصارف بتعريف وتحديد هوية "صاحب الحق الاقتصادي". كما تم تعديل قانون الإجراءات الضريبية رقم 2008/44 بإصدار القانون 2018/106 الذي حدّد بتفصيل دقيق من هو صاحب الحق الاقتصادي. وبحسب المادة الأولى من قرار وزير المالية 1472 الصادر في 27 أيلول 2018. يعتبر «صاحب الحق الاقتصادي» Beneficial Owner كل شخص طبيعي، أيا يكن محل إقامته، يملك أو يسيطر فعليًا، في المحصلة النهائية (Ultimately) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على نشاط ممارسه أي شخص طبيعي أو معنوي آخر على الأراضي اللبنانية. المادة الأولى من قرار وزير المالية 1472 الصادر في 27 أيلول 2018.

93- سمع مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، الذي زار لبنان في نهاية كانون الثاني 2019، كلاماً لبنانياً واضحاً «عن أن المصارف هي في أساس

وتلا صدور القانون الأميركي رفع جملة دعاوى في الولايات المتحدة ضد مصارف لبنانية⁹⁴ وتم تصنيف مصرف "جمال ترست بنك" في أيلول 2019 على لائحة "أوفاك" في حادثة هي الثانية من نوعها. وجاء في قرار الخزانة أن تصنيف المصرف جاء بسبب تسهيله عن معرفة أنشطة بنكية لصالح حزب الله بالتحديد لمجلسه التنفيذي ومؤسسة الشهيد. وأشارت الخزانة إلى أن "المؤسسات المالية الفاسدة مثل جمال ترست هي تهديد مباشر لنزاهة النظام المصرفي اللبناني" وأكدت أن الولايات المتحدة ستستمر بالعمل مع المصرف المركزي اللبناني لمنع حزب الله من النفاذ إلى النظام المالي العالمي.⁹⁵

ويُعتبر مصرف "جمال ترست بنك" محسوباً على الطائفة الشيعية في لبنان لناحية المالكين وغالبية المودعين لا سيما رجال أعمال شيعة يقيمون خارج البلاد. ورغم أن حجم المصرف ضمن القطاع المصرفي اللبناني صغير جداً إلا أن تصنيفه كان إنذاراً شديداً هز الأوساط المالية اللبنانية. وقد أدى

دعم الاقتصاد اللبناني وينبغي التنبه إلى أن الضغوط التي يتعرض لها هذا القطاع باتت تضعفه، وأن هذا القطاع على تواصل دائم مع وزارة الخزانة الأميركية والمؤسسات الأميركية المعنية لتأكيد التزامه القوانين الدولية ومكافحة تبييض الأموال وبرامج مكافحة الإرهاب وعدم ادخال أموال مشبوهة»، بحسب النائب ياسين جابر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني. أنظر:

ورد في، مارلين خليفة، حزمة عقوبات متجددة ضد حزب الله، اندبندنت عربي، 8 شباط 2019. 94- تقدم 26 إسرائيلياً بدعوى ضد 11 مصرفاً لبنانياً، مطالبين بتعويضات عن خسائر لحقت بهم في حرب تموز 2006. وتزامنت هذه الدعوى مع أخرى تقدّم بها نحو 252 أسرة أميركية، قُتل أحد أفرادها أو جرح خلال مشاركته كجندي في قوات الاحتلال الأميركي للعراق (2003 - 2011)، مطالبة بالمصارف الـ 11 نفسها بدفع تعويضات مالية عن الخسارة التي لحقت بها، متهمّة المصارف بـ«التآمر مع حزب الله». لمزيد من التفصيل راجع: محمد وهبة، ادعاء إسرائيلي - أميركي ضد 11 مصرفاً لبنانياً: متآمرون مع حزب الله، صحيفة الأخبار، 5 كانون الثاني 2019

95- للاطلاع على كامل نص وزارة الخزانة عبر الرابط الآتي:
<https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm760>

هذا التصنيف إلى القضاء على المصرف وتصفيته ذاتياً بالتنسيق مع المصرف المركزي الذي تعهد بضمان أموال المودعين وأصحاب الحقوق.

3.2.3 نقل الضغط إلى المستوى السياسي

في تموز 2019 صنفت وزارة الخزانة الأميركية، في سابقة هي الأولى من نوعها، ثلاثة مسؤولين من حزب الله بينهم نائبان في البرلمان اللبناني وهما محمد رعد وأمين شري بتهمة أنهم يستغلون مناصبهم المتميزة لتيسير أجندة الحزب. وقد اعتبر الحزب أن القرار يمثل إهانة لكل اللبنانيين. ويحظر التصنيف على المواطنين الأميركيين التعامل مع المصنفين وحجز أصولهم في الولايات المتحدة والحد من قدرتهم على النفاذ إلى النظام المالي الأميركي. وقد برر سيغال ماندكلر، مساعد وزير الخزانة لشؤون الارهاب والاستخبار المالي، هذا الإجراء بأن حزب الله يستخدم مندوبيه في البرلمان اللبناني للسيطرة على المؤسسات لدعم المصالح المالية والأمنية للمجموعة ولتعزيز الأنشطة الإيرانية الشريرة. وبهذا الإجراء جرى تقديم حزب الله على أنه يمثل تهديداً للاستقرار الاقتصادي والأمني في لبنان وكل الإقليم على حساب الشعب اللبناني.⁹⁶

أما عن الغاية من هذا التصنيف فهناك عدة تفسيرات. رأى فيليب سميث، وهو باحث في معهد واشنطن، أن العقوبات على نواب حزب الله هي خطوة لافتة في وقت تحاول فيه إيران وحزب الله النفاذ إلى النظام السياسي اللبناني، وهي رسالة بأن حزب الله لا يمكنه بعد الآن استخدام عناصره السياسية كواجهة أو طلاء للحزب.⁹⁷ فيما صرّح مسؤول في إدارة ترامب أن المراد من هذا التصنيف أن يكون له «تأثير مخيف» على كل من لديه أعمال مع حزب

96- Alan Rappoport, U.S. Imposes Sanctions on Hezbollah Officials Accused of Supporting Iran, The New York Times, July 9, 2019

97- Sirwan Kajjo, Mehdi Jedinia, US Sanctions 3 Hezbollah Officials: Including 2 Members of Lebanese Parliament, VOA News, July 9, 2019

الله. فيما رأى مسؤول في وزارة الخارجية أن الرسالة هي أنه على الحكومة اللبنانية أن تقطع تعاملاتها مع هذه الشخصيات.⁹⁸ ورأى آخرون أن التصنيف إنما هو تأكيد من الولايات المتحدة إلى العالم أنها لا تميّز بين جناحي حزب الله المدني والعسكري، وذلك لتكثيف الضغوط على دول العالم لاتباع ذات النهج.

تكشف ملاحظة سميث عن ارتباط العقوبات على نواب حزب الله بالمقاربة السياسية المستجدة لحزب الله تجاه السياسة اللبنانية بعد الانتخابات النيابية عام 2018. فمنذ الانتخابات التزم الحزب أن يعزز دوره في إصلاح النظام السياسي والمشاركة الفعالة في السياسات الحكومية، وهو ما فسره خصومه بأنه محاولة لتسهيل منجزاته الإقليمية والانتخابية بالفاذ إلى داخل السلطة اللبنانية. بما يؤمن له مزيداً من المشروعية والموارد. فمن خلال فرض العقوبات على نوابه تنقيد حركتهم داخل مؤسسات الدولة اللبنانية التي ستخشى أن "تتلطخ" بتهمة "دعم الإرهاب".

عززت هذه العقوبات من مخاوف أن تنتقل الولايات المتحدة بعد بلوغ العقوبات ذروتها على الحزب نفسه إلى فرض عقوبات على حلفاء الحزب. كانت نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية عام 2018 التي كرّست فوز حزب الله وحلفائه مقابل حلفاء الولايات المتحدة بمثابة جرس إنذار للولايات المتحدة أنها أصبحت بحاجة لتعزيز تدخلها في المجال السياسي اللبناني لاستعادة نوع من التوازن مع حزب الله وحلفائه. من هنا رمت الولايات المتحدة بورقة جديدة عنوانها التهويل وتهديد حلفاء حزب الله بتصنيفهم على لوائح الإرهاب تحت عنوان دعم حزب الله.

98- Aljazeera, US Puts Hezbollah MPs in Lebanon on Sanctions List for First Time, July 9, 2019.

ومنذ أن بدأ الكونغرس إعداد نسخة جديدة من العقوبات "هيفبا 2" عام 2017 بدأت تثار فكرة أن تشمل العقوبات في القانون الجديد حلفاء الحزب لا سيما حركة أمل والتيار الوطني الحر. يومها زار وفد نيابي لبناني واشنطن وقام بجولة جديدة شرح فيها المحاذير المترتبة على القانون الجديد لا سيما موضوع حلفاء حزب الله، لكن بحسب عضو الوفد النائب ياسين جابر (من كتلة التنمية والتحرير) "بقيت فيه عبارات غامضة بشكل مقصود".⁹⁹ واستخدم حلفاء واشنطن هذه الضبابية كورقة تهويل داخلية لخلق عوائق بين حزب الله واللبنانيين عموماً عبر ترهيب رجال الأعمال والسياسيين من التعاون أو التحالف مع الحزب.

ومع ارتفاع التوتر الأميركي الإيراني خلال العام 2019 والسعي لتقويض محور المقاومة ككل واحتماد التوترات اللبنانية الداخلية، عزز الأمير كيون من التسيّرات والتصريحات حول احتمال تصنيف حلفاء حزب الله. فأثناء زيارته لبيروت قال ديفيد شينكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، لمحطة الـ LBCI: "في المستقبل نحن سنصنف، لأنه يجب علينا ذلك، أفراداً في لبنان ممن يساعدون ويعاونون حزب الله. معزل عن مذهبهم أو دينهم"، مؤكداً أن ذلك يشمل حلفاء الحزب ومشيراً إلى أن أميركا تراجع لائحة عقوباتها بشكل دائم.¹⁰⁰ وحين سُئل مساعد وزير الخزانة لتمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، في أيلول 2019 بعد تصنيف بنك الجمّال، إن كانت العقوبات ستشمل حلفاء حزب الله والداعمين. معزل عن انتمائهم الطائفي والسياسي، أجاب أن "الدعم المادي" هو المعيار الرئيسي الذي تستخدمه

99- ورد في: خليفة، مصدر سابق

100 - Reuters, New Sanctions Could Extend to Allies of Hezbollah in Lebanon: U.S. Envoy, September 12, 2019.

الخزانة لاستهداف الحزب. وتوجه بيلينغسلي باللوم "للتحالفات السياسية الكارثية" التي تساعد حزب الله على إدخال نفسه في الخطاب السياسي اليومي في لبنان وتأسيس نفسه كعامل معطل للديموقراطية.¹⁰¹

إذاً طورت الولايات المتحدة من عقوباتها لتشمل نواباً لحزب الله بعدما امتنعت طويلاً عن ذلك نظراً لكونهم جزءاً من مؤسسات الدولة اللبنانية وأنهم منتخبون من الشعب اللبناني مما يضع الولايات المتحدة في مقابل نتائج اللعبة الديموقراطية. كما جعلت واشنطن من حلفاء الحزب داخل دائرة التهديد كورقة مطروحة على الطاولة وكإشارة للمستوى السياسي والاقتصادي اللبناني. في الحالين استخدمت العقوبات أو التلويح بها في سبيل تعديل موازين القوى الداخلية ومحاوله عزل حزب الله عن بنى الدولة.

رابعاً: تحليل العقوبات وأثرها

فيما يخص زخم العقوبات على حزب الله، يُلاحظ أنه في ارتفاع منذ العام 2006 تحديداً بعدما اكتشف الأميركيون محدودية الخيار العسكري بوجه حزب الله، وهذا النمط متسق مع الصعود العام لاستخدام أداة العقوبات في السياسة الخارجية خلال العقدین الأخيرين. إلا أن هذا الارتفاع كان متقلباً حيث شهد في أوقات محددة صعوداً حاداً ربطاً بأحداث سياسية. ويلاحظ أن هناك أربع مناسبات تزايدت فيها العقوبات الأميركية على حزب الله في سنوات 2006 (ربطاً بحرب تموز)، و 2012 و 2015 (ربطاً بالتحويلات السورية ودور الحزب فيها)، و 2018 (من ضمن حملة الضغوط القصوى

101- The National, US Treasury: Hezbollah illicit activities involve Lebanon's airport and seaports, September 13, 2019.

على طهران¹⁰². فالعقوبات تتحرك وفق التحولات السياسية والعسكرية باعتبارها جزء من استراتيجية متكاملة.

ويمكن إيجاز الأهداف العملية للعقوبات على حزب الله بالآتي: محاولة تخفيف موارده، وعزله عن النظام المالي والمصرفي، وإخافة القطاعات الخاصة التي يحتمل أن يعمل معها الحزب، والضغط على بيئته اللبنانية الحاضنة وإيجاد شرخ معها، ومحاولة ضبط قدرته على التحرك حول العالم حتى على المستوى السياسي، والحد من تحويلات المغتربين الشيعة واستثماراتهم في لبنان، امتلاك أداة ضغط يمكن استخدامها للتحويل والمساومة عند الضرورة، وضبط التوازنات اللبنانية، ومحاولة تقييد اندماجه في البنى الرسمية للحكومة اللبنانية.

ولكن إلى أي مدى تحقق العقوبات نجاحاً ضد الحزب. هنا سيرتكز التقييم على "المقاربة المتعددة الغايات" أي على التغيير بالإكراه والتقييد وإرسال الإشارة. على مستوى التغيير بالإكراه، من الواضح أن العقوبات الأميركية عاجزة عن تحقيق هذا الهدف. فهذه العقوبات لن تكون قادرة على دفع الحزب بعيداً عن أجندة المقاومة التي هي جوهر هوية حزب الله. والثمن الذي يدفعه حزب الله جراء هذه العقوبات لا يزال أقل بكثير من دفعه لتغيير سلوكه المقاوم كما ترغب واشنطن. وتعود محدودية هذا الثمن إلى كون المصادر المالية لحزب الله مرتبطة بمعظمها بإيران ولعزلة حزب الله عن القطاع

102- مع الإشارة إلى أن وصول ترامب إلى البيت الأبيض عام 2017 أتاح دوراً واسعاً لجهات وشخصيات شديدة الصلة بالكيان الإسرائيلي الذي يدفع بشدة لتشديد العقوبات على الحزب ويمهد لذلك بحملة دعائية عامة تضليلية حول العالم وداخل الولايات المتحدة. مثلاً يذكر تقرير نشر على موقع «جويش جورنال» إلى أن «لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية» (إيباك) AIPAC وضعت في سلم أولوياتها التشريعية لعام 2017 إصدار قوانين عقوبات على حزب الله.

المصرفي اللبناني.¹⁰³ يؤكد عدد من الخبراء أن العقوبات ليس لها أثر مباشر على سياسات الحزب أو اضعافه محلياً لضعف ارتباط الحزب بالنظام المصرفي ولشدة اندماجه الاجتماعي ولاستقلالية موارده عن السياق اللبناني.¹⁰⁴

ولذا لو كان هدف العقوبات إحداث هذا التغيير فقط لكان من الممكن بسهولة وصف العقوبات الأميركية بأنها فاشلة. يؤكد أليكس فاتانكا، من مؤسسة الشرق الأوسط في واشنطن، أن هذه العقوبات سيكون لها تأثير محدود على المسار السياسي في لبنان وعلى الانتخابات المقبلة ولن تغير السياسات الإيرانية أو مسارها في الإقليم.¹⁰⁵ فالإجراءات الجديدة ستعقد الوضع المالي لحزب الله ولكنها ليست قادرة على إلحاق الهزيمة به.¹⁰⁶

من الواضح أن الولايات المتحدة تدرك محدودية العقوبات في إحداث مثل هذا التغيير ولذا ينبغي أن ننظر للغايات الأخرى أيضاً. الغاية الثانية المحتملة هي التقييد، وبالتحديد رفع كلفة بعض أنشطة حزب الله للحد منها وضبطها أو إحداث تغيير غير مرغوب في استراتيجية الحزب. من خلال العقوبات الأميركية قد تراجع بعض موارد الحزب ولو بشكل ضئيل وهو ما يدفعه لتقليص جزء من أنشطته أو التوسع في سياساته. كما تحرص العقوبات

103- أعلن السيد نصر الله في العام 2016 في ذكرى أربعين يوماً على استشهاد مصطفى بدر الدين: ونقولها علناً إن موازنة "حزب الله" وسلاحه وأمواله من الجمهورية الإيرانية، ولن يستطيع أيّ قانون منع وصول هذه الأموال.

104- من هؤلاء ديفيد غاردنر من الفاياننشال تايمز ونيكولاس بلانفورد من كريستيان ساينس مونيتور، مقابلات أجراها مايكل يونغ، كيف يؤثر توسيع العقوبات على سلوكيات حزب الله، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مدونة ديوان، 3 آب 2017.

105- Kajjo and Jedinia, Op. Cit.

106- Ali Bakeer, Hezbollah's Finances are Its Achilles' Heel, The National Interest, January 27, 2019.

الأميركية على استهداف رجال أعمال مقربين من الحزب وربما من أعضائه سواء بسبب مشاريع داخل لبنان أو خارجه (مثل العراق) بذريعة أن هؤلاء يقومون بدور واجهة للحزب أو يمولونه بالتبرعات.¹⁰⁷

تراهن واشنطن أن تؤدي هذه الإجراءات برجال الأعمال الشيعة إلى أخذ مسافة عن حزب الله وكذلك الحذر من القيام بمشروعات في المناطق الشيعية أو الإنفاق في أعمال خيرية خوفاً من استغلال واشنطن لذلك ورميهم بشبهة العمل مع حزب الله أو من أن تقوم المصارف اللبنانية بمنعهم من فتح حسابات من باب الحذر. وهذا الأمر يمثل ضغطاً على البيئة الحاضنة لحزب الله التي ستخسر العديد من الاستثمارات والمصادر المالية وفرص العمل التي لن يكون الحزب قادراً على تعويضها. يعتقد الأميركيون أن هذه الأمور ستقيد حرية العمل لحزب الله داخل البيئة الشيعية وعلى جمع التبرعات والأموال الشرعية من رجال الأعمال وبالتالي ستقيد قدرته على تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية التي تُعتبر أحد مصادر نفوذه وقوته.

كما أن العقوبات على المصارف اللبنانية مع إمكانية لتطبيق تفسيرات متشددة لها تراها واشنطن أدوات تعزز من ضغط المصارف على حزب الله وبالتالي تقيد قدرة حزب الله على محاولة إصلاح النظام المالي والاقتصادي اللبناني الذي يؤدي بصيغته الحالية إلى استتباع لبنان للولايات المتحدة والمؤسسات الدولية. كما تسعى واشنطن من خلال شمول العقوبات لنواب حزب الله في البرلمان اللبناني لتقييد دخول حزب الله إلى الدولة اللبنانية والاندماج فيها وهذا برز خلال تشكيل الحكومة اللبنانية الحالية حيث امتنع

107 - بعد صدور قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله 2018، قرر البنك المركزي العراقي إيقاف التعامل مع مصرف البلاد الإسلامي في العراق ورئيس مجلس إدارته رئيس حزب المؤتمر آراس حبيب بعدما اتهمته الخزانة الأميركية بتمويل الإرهاب وذكرت حزب الله.

حزب الله عن تسمية وزير حزبي لمنصب وزير الصحة تجنباً لضغوط أميركية ضد وزارة الصحة.

الغاية الثالثة هي إرسال إشارة من خلال العقوبات، وهذه الإشارة تستهدف الجمهور الشيعي واللبناني والعربي وذلك بهدف عزل الحزب، إما بالخوف أو بتلطيخ سمعته. فيما يتعلق بتلطيخ السمعة ارتبط الكثير من العقوبات على حزب الله إما بادعاءات حول أعمال إجرامية مشينة مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال وعلاقات مع كارتيلات المخدرات في أميركا اللاتينية وإما تحت عنوان مشاركة حزب الله في الحرب السورية (دعم نظام الأسد الذي يمارس العنف على الشعب السوري كما يرد في النص) أو دعم أنصار الله في اليمن. وترتبط الادعاءات هنا بممارسات تتناقض مع قيم حزب الله الثورية والدينية بما يؤدي بالجمهور المؤيد لحزب الله إن صدق تلك الادعاءات إلى النفور من الحزب وقضيته أي تقليص مشروعيته. مثلاً إن فرض عقوبات ربطاً بمشاركة حزب الله في الحرب السورية هو إشارة للجمهور العربي والإسلامي لترسيخ التأطير "الإرهابي والطائفي" لحزب الله.

أما فيما يتعلق بإرسال إشارة لنشر الخوف فتبرز من خلال شمول العقوبات لعدد كبير من رجال أعمال ومصرفيين لبنانيين وعدد من نواب حزب الله. فالجمهور المستهدف بشكل خاص هنا هم رجال الأعمال الشيعة تحديداً والقطاع الخاص والدولة اللبنانية. وتسعى واشنطن لعزل الحزب ورجال الأعمال المقربين منه عن الشبكات التجارية والمالية والحد من التحويلات المالية للمتمولين الشيعة نحو المجتمع المحلي. وكذلك إخافة القطاع الخاص والقطاع المصرفي من العمل مع أي رجل أعمال عليه شبهة الاتصال بحزب الله أو حتى من الطائفة الشيعية. من شأن هذا الأمر أن يفرض ضغوطاً على بيئة المقاومة يطمح الأميركيون أن تؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على حزب

الله لضبط سلوكه وسياساته. ومؤخراً بدأ الخطاب الأميركي، ولا سيما بعد تصنيف نواب حزب الله، واستناداً إلى توسعة صلاحيات الرئيس الأميركي في تحديد الداعمين لحزب الله بحسب قانون 2018، التلويح بشمول العقوبات حلفاء الحزب السياسيين. بمن فيهم من هم داخل الدولة اللبنانية. فالعقوبات على نواب حزب الله كانت إشارة إلى حلفاء الحزب داخل الدولة اللبنانية أنهم لم يعودوا محصنين من العقوبات. وتفترض واشنطن أن هذه الإشارات من شأنها تعزيز موقع حلفائها المحليين في لبنان بوجه حزب الله بالرغم من تراجعهم الداخلي وكذلك تضعف تحالفات الحزب الداخلية وتقلل من قدرته على المناورة.

يمكن الاستنتاج أن العقوبات الأميركية كأداة لإكراه حزب الله على تغيير استراتيجيته وسلوكه لا تحقق نجاحاً ملحوظاً نظراً لطبيعة الحزب المغلقة والسرية والمرتبطة مالياً بشكل شبه تام بإيران وليس بشبكات تجارية أو مالية مستقلة. كما أن الولايات المتحدة مقيدة في فرض العقوبات على الحزب ضمن حدود تراعي السياق اللبناني وقدرته على احتمال العقوبات. فهناك تحذيرات من أن تزايد العقوبات قد يؤدي لإحداث انهيار في لبنان الذي يعاني سلفاً على المستوى المالي والاقتصادي، وهو ما قد يؤدي لأزمة أمنية. لذا، حتى اللحظة، وبحسب جيرمي أربيد، "نحن لا نفهم استراتيجية البيت الأبيض لاحتواء أي تدهور محتمل".¹⁰⁸ إن واشنطن تدرك حدود العقوبات المالية على حزب الله ولذا فهي تركز عقوباتها على الجمهورية الإسلامية وتتشدّد فيها بشكل غير مسبوق لإلحاق الأذى وتجفيف موارد حركات المقاومة في المنطقة وفي

108- Jeremy Arbid, US sanctions Hezbollah lawmakers, Executive Magazine, August 7 2019.

مقدمتها حزب الله.

أما على صعيد تقييد الحزب وإرسال الإشارات يمكن القول إن العقوبات الأميركية فعالة بنسبة ما من الصعب تقديرها الآن. وهذه الفعالية مرتبطة بكونها أداة غير مكلفة للولايات المتحدة، وأنها من أفضل البدائل الممكنة والمتاحة، كما أنها مرّكب من ضمن استراتيجية أوسع للولايات المتحدة تشتمل على عناصر سياسية ودبلوماسية وأمنية وإعلامية وثقافية. لكن هذه الفعالية يمكن للحزب أن يتكيف معها من خلال التعلم والمناورة ولا سيما مع مرور الوقت. فضلاً عن أن الولايات المتحدة تعاني من اضطراب استراتيجيتها تجاه المنطقة ولبنان، ومن غياب استراتيجية بحد ذاتها أحياناً، ومن سطوة اللوبي الإسرائيلي على الأجهزة الأميركية المعنية بالعقوبات (مثل وزارة الخزانة، لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس). يضاف لما تقدّم سوء استخدام العقوبات من خلال عدم وضوح معاييرها والتركيز على كم الأشخاص المشمولين بالعقوبات.¹⁰⁹

109- من الانتقادات الموجهة للعقوبات الأميركية اعتبار أن مجرد تصنيف الأشخاص وتجميد حساباتهم من دون دليل على دعم مالي محدد لأنشطة إرهابية هو إنجاز بذاته، كما يقول جورج لوبيز الخبير في العقوبات الاقتصادية من جامعة نوتردام. ويعتبر لوبيز أن هذا أمر متسق مع استخدام، بل سوء استخدام، العقوبات في إدارة ترامب.

خاتمة

يصبح خيار العقوبات المالية الأكثر تفضيلاً للولايات المتحدة ضمن مجال العقوبات وذلك لما يوفره لها الدولار في الأسواق العالمية والتبادلات المالية من نفوذ هائل. وتكتسب العقوبات المالية أهمية بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بفرض عقوبات على منظمات وقوى غير حكومية، كقوى المقاومة، التي من الصعب فرض حظر تجاري عليها أو حظر بيع السلاح أو حظر السفر. وتتعزز الحاجة للعقوبات المالية حين تكون الجهة المستهدفة مندمجة داخل دولة ولديها مشروعية سياسية وشعبية كما في حالة حزب الله. فحرمان هذه الجهات من الموارد المالية يتصل مباشرة بالسعي لعزلها عن بيئاتها الحاضنة بما يؤدي إلى إضعافها وخنقها وهو ما يتيح إما استهدافها عسكرياً أو تفكيكها من الداخل.

تتأتى قوة العقوبات المالية من أنها تعمل من خلال القطاع الخاص في الدول المستهدفة (مثل المصارف، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين) الذي يكفي أن يستشعر بخطر العقوبات حتى يتولى عزل الجهة المستهدفة من دون الحاجة للكثير من الجهد الأميركي.¹¹⁰ لقد ساهم اتصاف النظام الاقتصادي اللبناني بكونه مدولراً في اندماج النظام المصرفي اللبناني بشكل كبير بعلاقة تبعية بالمصارف المراسلة الأميركية، وتالياً أصبح مكشوفاً بالكامل للضغوط المالية الأميركية. وحين لا يكون كافياً استهداف المنظمة وحدها تتوسع العقوبات نحو بيئتها الحاضنة داخل الدولة وخارجها ولا سيما الممولين بوضعهم تحت ضغوط الشك والتصنيف والتخويف. وهكذا تسعى واشنطن لعزل حزب الله عن الشبكات المالية المحلية والخارجية ونقل جزء من العبء والثمن على بيئته

110- مثلاً كان فريق وزارة الخزانة الأميركية يقدم معلومات إلى مصارف حول العالم عن نشاطات مزعومة بأن الإيرانيين يضللون بها من خلال شركات واجهة لتمويل الاجهزة العسكرية والنووية. حينها كانت تقوم الكثير من هذه المصارف بإقفال الحسابات الإيرانية من دون قرار حكومي أو قرار دولي. أطلق ستيف هادلي على هذه السياسة اسم «حملة الهمس». أنظر:

Zarate, Op. Cit., pp. 235- 236

الشعبية. ويلاحظ أن واشنطن تفرض العقوبات بنمط متدرج من التركيز على المنظمة المستهدفة ذاتها ثم تتمدد نحو أطرافها والبيئة المحيطة بها. إن فهم العقوبات المالية فقط من خلال مقارنة أحادية تنحصر بقدرتها على إكراه المستهدف على تغيير سلوكه ليس كافياً. فالعقوبات لها غايات متعددة تشمل أيضاً التقييد وإرسال الإشارة. من خلال هذه المقارنة المتعددة الغايات توصلنا إلى فهم أعمق للعقوبات المالية الأميركية على حزب الله. تدرك واشنطن أن العقوبات المالية عاجزة عن دفع الحزب للتحوّل بعيداً عن طبيعته ومشروعه في المقاومة ولذا تراهن على التمكن من تقييد سلوكه ودفعه نحو إعادة احتساب تكاليف بدائله وابعائها ليصبح أقل عدوانية، ويحد من أدواره داخل لبنان وخارجه ويغدو تحفظاً. يضاف إلى ذلك أن العقوبات تهدف أيضاً لبث إشارات إلى بيئة الحزب وحلفائه والجمهور الأوسع، وهي إشارات تهويل وتهديد وتشويه.

هذا الاستخدام المفرط للعقوبات يهدد بتقويض تأثيرها على المدى البعيد وذلك من خلال ميل الدول لتقليص روابطها مع الاقتصاد الأميركي¹¹¹ وتكثيف أعداء واشنطن مع تقنيات الحرب المالية،¹¹² وتكثّل المتضررين لإضعاف الضغط المالي الأميركي واستخدام السلاح المالي بأنفسهم، واستهداف الدولار الأميركي وتفوقه كعملة مقبولة لتخزين القيمة والتجارة من قبل المنافسين والناقمين. ويتيح استخدام العملات والتكنولوجيا

111 أشار أجاكوب ليو (وزير الخزانة الأسبق) وريتشارد نيفيو (مسؤول سابق في وزارة الخارجية) إلى أن الولايات المتحدة إذا استمرت في إجبار الأمم الأخرى على الالتزام بسياسات يعتبرونها غير قانونية وغير حكيمة خلال الـ 20 سنة إلى 30 سنة المقبلة، فلأرجح أن ينزاحوا بعيداً عن الاقتصاد الأميركي ونظام واشنطن المالي. أنظر:

Jacob J. Lew and Richard Nephew, The Use and Misuse of Economic Statecraft, Foreign Affairs, November/December 2018.

112 ومن الشواهد على التكيف التي يذكرها زاراتي ادعاؤه «بتحوّل حزب الله إلى تبييض أموال أميركا الجنوبية من خلال الإبحار بالسيارة المستعملة من الولايات المتحدة إلى غرب أفريقيا.

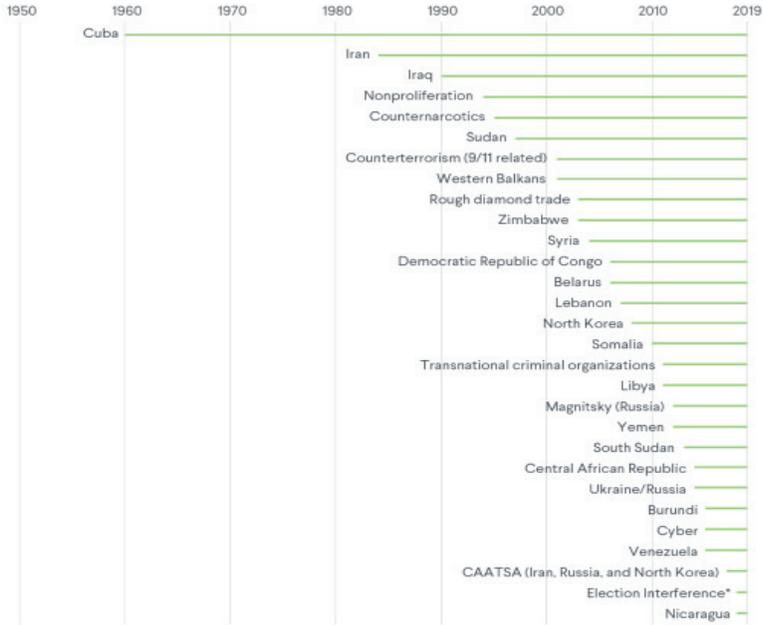
الجديدة خارج النظام المالي الرأسمالي عبر الإنترنت فرصاً إضافية لتحدي العقوبات المالية الأميركية. ولذا يحذر زاراتي في نهاية كتابه من أن واشنطن إذا فشلت في الاستجابة لما يقوم به الآخرون على مستوى الحروب المالية فإن أميركا تخاطر بأن تُترك مكشوفة ومتأخرة عن المنافسين في السباق نحو المستقبل»¹¹³.

أما من ناحية حركات المقاومة فهي أمام تحدٍ من نوع مختلف لم تعد عليه، ويفرض عليها قيوداً ومخاطر مستجدة. فحركات المقاومة تعاني سلفاً من الفجوة المادية مع منظومة الهيمنة الأميركية، وتزايد احتياجاتها المادية نظراً لتوسع الصراع نحو مجالات جديدة مثل المجال التكنولوجي وتزايد مسؤولياتها الاجتماعية في سعيها لتجذير مشروعاتها الشعبية. هذه الحركات لا تزال في طور التكيف والتعلم من هذه الحرب المالية، ولكنها ليست وحيدة في هذا المسعى بل تتشارك هذا الموقف مع أعداد متزايدة من الدول والجهات والمنظمات. وفي ظل تزايد الضغوط المالية عليها تحتاج قوى المقاومة إلى أن تعزز مصادر المشروعية التي لا تعتمد على المال كتطوير أدائها السياسي والانخراط في مشروع بناء دول وطنية وتعزيز صورتها الأخلاقية وإقناع الناس بقضيتها. أما مالياً فهي بحاجة لتقنيات واستراتيجيات معقدة منها على سبيل المثال تنويع مصادر أموالها وتعزيز القنوات الخفية والاستفادة من عالم الإنترنت والتكنولوجيا في التبادلات.

وختاماً، إن الإفراط الأميركي في استخدام الدولار أداة إكراه، بدل القوة العسكرية، يمكن أن يحوله إلى «كعب أخيل» الإمبراطورية الأميركية إن استسلمت لإغواء مكاسبه الآنية غير الحاسمة.

ملحق 1: برامج العقوبات الأميركية¹¹⁴

U.S. Sanctions Programs



* Only goes into effect if violated

Source: U.S. Treasury Department.

COUNCIL OF
FOREIGN
RELATIONS

114- Jonathan Masters, What Are Economic Sanctions? Council of Foreign Relations, August 12, 2010

ملحق 2: المصارف التي غرمتها واشنطن بتهمة خرق العقوبات¹¹⁵

Major U.S. Sanctions Violations Cases, 2009–2019

Bank name	Headquarters	Year	Fine
BNP Paribas	France	2014	\$8.9B
Societe Generale	France	2018	\$1.4B
Credit Agricole	France	2015	\$787M
Standard Chartered	UK	2012	\$667M
Standard Chartered	UK	2019	\$639M
ING	Netherlands	2012	\$619M
Unicredit Bank AG	Germany	2019	\$553M
Credit Suisse	Switzerland	2009	\$536M
ABN Amro	Netherlands/UK	2010	\$500M
HSBC	UK	2012	\$375M*
Lloyd's	UK	2009	\$350M
Commerzbank	Germany	2015	\$342M*
Bank of Tokyo-Mitsubishi	Japan	2014	\$315M
Barclays	UK	2010	\$298M
Deutsche Bank	Germany	2015	\$258M
Bank of Tokyo - Mitsubishi	Japan	2013	\$250M
Clearstream	Luxembourg	2014	\$152M
ZTE	China	2017	\$101M
Royal Bank of Scotland	UK	2013	\$100M

Note: Settlements of \$100 million or larger. Fines may include penalties for anti-money laundering laws violations.

* Fines are part of larger settlements involving related financial crimes

Sources: U.S. Department of Justice; U.S. Treasury Department; NY Department of Financial Services; *Financial Times*; *Wall Street Journal*; Royal Bank of Scotland; Reuters.

COUNCIL
FOREIGN
RELATIONS